S

UN LIBRARY

APR 5 1991

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2981
3 April 1991

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد نوتردام	(بلجيكا)
الاعضاء :	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
اكوادور	السيد أيالا لاسو
رومانيا	السيد مونتيانو
زائير	السيد لوكابو خابوجي انزاجي
زمبابوي	السيد زننغا
الصين	السيد لي داويو
فرنسا	السيد روشيرو دي لا سابلبير
كوبا	السيد الاركون دي كيسادا
كوت ديفوار	السيد بيشيو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
النمسا	السيد هوهنفلنر
الهند	السيد غاريخان
الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ
اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بما أن هذه هي الجلسة الاولى لمجلس الامن في شهر نيسان/ابريل ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لاشيد بالنيابة عن المجلس بسعادة السيد بيتر هوهنفلنر ، الممثل الدائم للنمسا لدى الامم المتحدة ، على خدماته كرئيس لمجلس الامن في شهر آذار/مارس . وانني لعلى يقين من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الاعراب عن التقدير العميق للسفير هوهنفلنر لما أبداه من مهارة دبلوماسية ممتازة ولياقة لا تفتر في اضطلاعه بأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

الترحيب بالممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الامم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في بداية الجلسة أن أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد جان جاك بيشو ، الممثل الدائم الجديد لكوت ديفوار لدى الامم المتحدة . واننا نتطلع الى التعاون معه في أعمال مجلس الامن .

اقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي العراق والكويت يطلبان فيهما دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد الانباري (العراق) والسيد أبو الحسن (الكويت) مقعدين على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول الاعمال .

تتضمن الوثيقة S/22430 المعروضة على أعضاء المجلس نص مشروع قرار مقدم من رومانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية . وأود أن أوجه انتباه الاعضاء الى تصويب فني في نص الفقرة ١٩ من مشروع القرار . ففي السطر الثامن من هذه الفقرة تحذف عبارة "وبصفة خاصة الاحتياجات الانسانية" . وينسحب هذا التصويب على نصوص مشروع القرار باللغات الاخرى .

وأود أن أبلغ الاعضاء بأن بلجيكا انضمت الى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22430 .

وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس الى الرسائل التالية : S/22320 ، و S/22321 ، و S/22330 ، و S/22331 ، و S/22332 ، و S/22342 ، و S/22396 ، و S/22399 ، و S/22407 ، و S/22355 ، و S/22356 ، و S/22357 ، و S/22360 ، و S/22364 ، و S/22365 ، و S/22370 ، و S/22371 ، و S/22375 ، و S/22380 ، و S/22384 ، و S/22416 ، و S/22420 ، و S/22421 ، و S/22422 ، و S/22323 ، و S/22331 ، و S/22334 ، من العراق ؛

و S/22338 ، و S/22394 ، و S/22395 ، و S/22406 ، و S/22359 ، و S/22367 ، و S/22376 ، و S/22389 ، و S/22427 ، و S/22432 ، و S/22433 ، من الكويت ؛

و S/22323 من لكسمبرغ ؛

و S/22325 من تشيكوسلوفاكيا ؛

و S/22327 ، و S/22413 و S/22350 من المملكة العربية السعودية ؛

S/22328 ، S/22333 ، S/22400 ، S/22409 ، S/22366 ، S/22387 ، S/22419 من الأمين العام ؛

S/22329 من غينيا ؛

S/22322 ، S/22334 ، S/22361 من رئيس مجلس الامن ؛

S/22335 من نيجيريا ؛

S/22336 من مصر ؛

S/22337 ، S/22391 من فلسطين ؛

S/22339 من تايلند ؛

S/22340 من بروني دار السلام ؛

S/22341 من الولايات المتحدة الامريكية ؛

S/22343 من بوتسوانا ؛

S/22346 من غانا ؛

S/22347 من فييت نام ؛

S/22349 و S/22403 من اليابان ؛

S/22358 من فرنسا ؛

S/22372 من السودان ؛

S/22374 من الجمهورية العربية السورية ؛

S/22379 من جمهورية ايران الاسلامية ؛

S/22382 من الاردن وأوروغواي وباكستان وبلغاريا وبنغلاديش وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وتونس والجمهورية العربية السورية وجيبوتي ورومانيا وسري لانكا والسودان وسيشيل والفلبين وفييت نام ولبنان وموريتانيا والهند واليمن ويوغوسلافيا ؛

S/22392 من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛

S/22412 من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ؛

S/22424 من عمان .

السيد لوكا بوخابوجي نزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

أود أن أحيط المجلس علما بأن بلدي زائير تشارك في تقديم مشروع القرار S/22430 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل الكويت الذي طلب الإدلاء ببيان .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس يسرني باسم وفد الكويت وباسمي شخصيا أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر ، وإنه لمن دواعي سرورنا البالغ أن نراكم تديرون أعمال هذه الهيئة وكلنا ثقة بأن خبرتكم ومهارتكم في العمل الدبلوماسي ستمكنان المجلس من أداء واجبه على أكمل وجه ومواصلة تحقيق خدمته الجليلة لقضية أمن وسلام العالم مثلما شاهدنا في الشهور السابقة . إن بلجيكا البلد الصديق الذي تمثلونه عضو هام في المجتمع الدولي وقطب من أقطاب تكريس مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، وتربطه مع بلادي الكويت أوثق الروابط .

كما أنتهز الفرصة لأوجه الشكر والإمتنان لسلفكم الزميل بيتر هوهنفيلنر ، مندوب النمسا ، على حسن إدارته لأعمال المجلس في هذه الفترة الهامة ، وعلى تميز أدائه في التعامل مع المهام التي شغلت المجلس طوال شهر آذار/مارس الماضي . كما يسر وفد بلادي أن يرحب بيننا اليوم بالمندوب الدائم الجديد لكوت ديفوار ، الزميل جان جاك بيشو ، وأتمنى له طيب الإقامة والعمل المثمر وأعده بتعاون وفد بلادي معه .

إن اجتماع مجلس الامن اليوم للتصويت على مشروع القرار المطروح أمامه هو بحق اجتماع تاريخي آخر في هذه الأزمة ، يماثل في أهميته الاجتماع التاريخي السابق الذي اعتمد فيه أعضاء المجلس القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) والذي فوض القوات المتعاونة مع بلدي الكويت باستخدام جميع الوسائل الضرورية لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت وتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة بها .

إن مشروع القرار المطروح على المجلس الآن يعتبر تتويجا لسلسلة القرارات التي اتخذها المجلس بشأن الكويت ، وتعامل من خلالها بحزم ومسؤولية في تطبيق مبادئ

الشرعية الدولية والقانون الدولي . إن هذا التعامل الفعال ليمثل أقصى درجات الحرص على حاضر ومستقبل مفهوم السلم والأمن الجماعي المستمد من ميثاق الأمم المتحدة ، ويعكس أيضا مغزى ومفاهيم النظام العالمي الجديد الذي اعتزمت الأسرة الدولية على إرسائه وتشجيع الالتزام به أو فرضه إن اقتضت الضرورة .

وكم كان محقا وزير خارجية الولايات المتحدة عندما تحدث أمام مجلسكم بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، تاريخ اصدار القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ، واستشهد بفشل عصبة الامم المتحدة في حل محنة اثيوبيا عام ١٩٣٦ عندما تعرضت لغزو واحتلال ووحشية مستعمر غاشم ، وقارنه بنجاح مجلسكم في التصدي للعدوان العراقي على الكويت ، وعلى الامن والسلام في المنطقة . وأوضح السيد بيكر أن النداء الذي وجهه الرئيس الراحل هيلاسلاسي زعيم اثيوبيا في ذلك الوقت وقع على آذان صماء بين الدول الاعضاء في عصبة الامم ؛ إذ فشلت جهود عصبة الامم لدرء ذلك العدوان وتحرير الشعب الاثيوبي من نير ذلك الاستعمار والاحتلال . وتلى ذلك الفشل حرب واضطرابات في الساحة الدولية . ولا شك أن النجاح الساحق الذي حققته الاسرة الدولية بتضامنها وتضافرها عام ١٩٩٠ للتصدي للعدوان العراقي على الكويت ودرء أخطاره سيبقى مثلا تحتذي به الاجيال القادمة .

إن المجتمع الدولي قد استوعب الدرس ، وأيقن في موقف جماعي لم يسبق له مثيل ، أن السكوت على آثام العدوان ، والتغاضي عن جرمه يعني ، في حقيقة الامر ، المشاركة فيه .

لم يبالغ البعض عندما قال مؤخرا إن التاريخ بدأ نقطة انطلاق جديدة بالنسبة للكويت ، عندما أجمع أعضاء الاسرة الدولية على الالتزام الواضح والفعلي بميثاق الامم المتحدة ، وترجموا الكلمة الى فعل والالتزام اللفظي والتأييد المعنوي الى تحرك فعال وعمل ملموس . ولم يبالغوا عندما قالوا إن ميثاق الامم المتحدة بمبادئه السامية أصبح ساري المفعول اعتبارا من تجربة تعامل المجتمع الدولي مع العدوان العراقي الغاشم على الكويت ، إذ برهن على أن المنظمة الدولية ومجلس الامن أداة فعالة للامن الجماعي ولضبط السلم والامن العالميين ، وأنه بإمكان الصغير والكبير أن يعتمد على ضمانات الامن المتوفرة في الميثاق ، وأن الالتزام الجماعي للدول بهذا الميثاق هو أفضل ضمان لاستقرار الشعوب وسلامها وأمنها .

دعنا نتساءل الآن ، هل حقا سينبعث التضامن الدولي الفعال من خراب وأنقاض الكويت والعراق مثلما ينبعث طائر العنقاء من الرماد في الاساطير ؟ وهل حقا أرست فاجعة الكويت ومعاناة شعبها الاليمة القواعد والركائز لمبدأ الامن الجماعي بعد أن

كان في طور السبات والاحتضار ؟ وهل يُعتبر تصدي المجتمع الدولي ودحره للعدوان العراقي الغاشم إيذانا بشروق شمس عهد جديد لوعي دولي صادق وتقدير عالمي متأصل لحتمية التقاء كل أفراد الأسرة الدولية على ارادة جديدة مخلصة في التعامل الجماعي والتضامن مع قضايا مصيرهم المشترك وفي مواجهة قوى الشر التي لا تعترف بالحدود والمواثيق ؟ نعم ، فلقد أنجبت مأساة الكويت كل ذلك ، وبرهنت على امكانية وجدوى كل هذه الأهداف والمقاصد الحيوية . وكما كنا ننادي حتى قبل الأزمة مرارا وتكرارا فإن الأمم المتحدة وأهدافها ونجاحها ما هي إلا انعكاس حرفي ودقيق لسلوك أعضائها والتزامهم بمبادئ الميثاق وحرصهم على تكريسها . إننا نشهد بحق بزوغ فجر جديد في العالم . هذا الفجر الذي يستظل بظل الشرعية الدولية وسيظل بظله جميع الدول ، الصغيرة منها والكبيرة .

اليوم يستكمل مجلسكم الموقر هذه المسيرة التاريخية التي لم يسبق لها مثيل في التصدي للعدوان الاجرامي من أي طرف كان حاضرا أو مستقبلا . ولذا يجب أن نتذكر أن استكمال الشق السياسي من هذا الجهد لهو بمثل أهمية الشق العسكري الذي نفذته القوات الدولية بكل توفيق من الله سبحانه وتعالى . فليس من المعقول أن يقضي نظام معتدٍ على دولة آمنة وسالمة . وينكل بشعبها ويفرض عليه كل هذا القمع والممارسات اللاإنسانية طيلة ثمانية شهور أمام أبصار ومسامع كل العالم ، ثم يلوث البيئة البحرية ويحرق آبار النفط التي لا تزال وستظل مشتعلة لمدة طويلة ، ويسمح له بعد كل ذلك بالعودة الى قواعده بدون تحميله كامل المسؤولية ، وبدون مطالبته بكافة التعويضات ورد جميع المسروقات ، وحرمانه من وسائل عدوانه ، وإنهاء المسائل المعلقة معه تحت ضمانات دولية مُحكمة .

وقد لا نجد برهانا للاستشهاد به على حجم الخراب والدمار في الكويت خيرا من تقرير مبعوث الأمين العام السيد اهتساري ، الى الكويت ، الذي صدر قبل بضعة أيام بعد زيارته لها على رأس فريق فني حيث قال :

"لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه قد جرت محاولة متعمدة لتحطيم الكويت ، وهويتها الوطنية ، واعتداد شعبها بتاريخها وانجازاتها . وتترك

طريقة التدمير ، مع ما اقترن به من تخريب ونهب جماعي ، صورة يتعذر محوها . وقد كان بمثابة امتياز لي وأعضاء فريقي أن نشهد بعث أمة ، رغم الظروف المؤلمة" . (S/22409 ، الفقرة ٤١)

وأنا أنتهز هذه الفرصة لأشكر السيد اهتساري وأعضاء فريقه على الجهد المخلص الذي بذلوه في مهنتهم وفي إطلاع المجتمع الدولي على أبعاد المأساة التي أحلها نظام العراق الوحشي على بلادي الكويت .

يذكرنا الحديث عن تقرير السيد اهتساري بما قاله في تقرير سابق له عن أن العراق عاد الى الوراء سنوات طويلة ولحق به دمار هائل . وهنا نتساءل بكل مرارة والحزن يعتصر قلوبنا : مَن الذين أرجع العراق الى الوراء ، وأودى به الى هذا الدمار ، وحوّل شعبه من حالة الرخاء والتقدم الى هذا الوضع المأساوي ، وإلى شبه حرب أهلية يواصل فيها نظام بغداد الاضافة الى سجله الوحشي في قمع رعاياه قبل قمع الشعوب الاخرى ؟ إنه النظام ذاته الذي عقد اتفاقية الجزائر مع إيران عام ١٩٧٥ لإرساء السلام بينه وبين جارته ايران ، ولكنه مزّقه أمام العالم أجمع وسحقه بقدميه عندما غزا ايران وبكل غرور وعنجهية . وهو نفس النظام الذي ضرب بعرض الحائط التزامات وواجبات بلاده نحو اتفاقية عام ١٩٦٣ بين الكويت والعراق ، وكان ذلك ضربة لميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وكل الأعراف والمواثيق ، عندما اعتدى على الكويت واحتلها بعد ساعات من جلسة مباحثات رسمية بين البلدين أراد لها أن تكون مجرد عملية احتيال مسرحي وستار دخان يتستر وراءهما على تجهيزاته للإعداد لآلة الغزو والعدوان . وهو نفس النظام الذي أعلن رئيسه ميثاقا أعلنه بنفسه في بغداد في عام ١٩٨٠ يتعهد فيه بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، ويشير فيه الى أهمية احترام أمن وسيادة كل الدول العربية صغيرة كانت أم كبيرة .

وأود في هذا الصدد أن أقتبس من مقابلة أجراها رئيس تحرير جريدة الاهرام المصرية مع الرئيس المصري حسني مبارك حيث قال سيادته :

"إنما سبق وذكرت ما أعلنه الرئيس العراقي أمام كل الرؤساء في قمة الرباط ومع المحامين العرب ، ونص كلامه مسجل في كل مكان ، قال : 'إذا العراق احتل دولة عربية قفوا ضد العراق' . كلام محدد وقاطع . فهل إذا نفذناه يصفنا بالخيانة والعمالة . إنه أمر غريب حقا" .

إن وقت المجلس لا يتسع للإسهاب في تفاصيل سجل ذلك النظام . ويغنينا عن ذلك معرفتكم الجيدة بحقيقته ووقائعه ، لذلك نطالب مجلسكم وبكل حرص واهتمام بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات التي تكفل وتضمن لنا ولشعوب المنطقة احترام النظام العراقي

لالتزاماته وواجباته التي تقتضيها أية اتفاقيات ومواثيق تنطبق عليه نصوصها ، إذ أثبت النظام العراقي ، وبشكل لا لبس فيه ، أنه معدوم المصداقية ويستخف بكافة المعاهدات والاتفاقيات ويتجاهل القوانين وأبسط المبادئ والأعراف . فمثلا ، وعلى الرغم من اعلان بغداد قبول القرار ٦٨٦ (١٩٩١) لمجلسكم ، فإن نظام بغداد لم يعد حتى الآن الممتلكات المسروقة من الكويت ، ولم يصدر بعد بيانا ، كما هو مطلوب منه بموجب ذلك القرار ، يقبل فيه رسميا مبدأ التعويضات وفقا للناحية القانونية .

يجب أن يكون المجتمع الدولي حازما وصارما في وقفته أمام هذا النوع من الأنظمة العدوانية حتى النهاية وبلا أي تراخ أو هوادة . فلا يمكن أن نتحدث عن فجر نظام دولي جديد دون القضاء من الخارجين عن القانون . كما لا يجب أن نسمح يوما بأن تستغل دولة مشاكل ومسائل الحدود لتحقيق توسع إقليمي ومغامرات عدوانية تدوس فيها الجيوش على رؤوس الأبرياء ويحل فيها الرصاص والنار محل الكلمة والحوار .

لذلك لا بد أن يكون هذا القرار التاريخي لمجلسكم بمثابة درع لحماية المنطقة من شرور هذا النظام في المستقبل ، وعبرة لأي نظام آخر في أي جزء من العالم قد تراوده هذه الشرور الماجنة وتوقعه فيها سلبيات الحكم المستبد وجنون العظمة . لا بد أن يتعامل مجلسكم بحسم وفعالية تامة مع كل الجوانب والقضايا . فإلى جانب التعويضات والضمانات والحقوق يتعين التعامل أيضا مع مسألة التسلح وترسانة العراق المخيفة التي لم يكن إنفاق بلايين الدولارات عليها واللجوء إلى كافة القنوات اللاقانونية لمجرد بناء جيش دفاع وطني ، بل كان ، وكما اتضح ، لأهداف توسعية إقليمية صارت معروفة للجميع . ولقد تم ، وللأسف ، تكديسها وحشدها على حساب مسيرة تنمية الشعب العراقي ، وفي النهاية ، على حساب أمنه واستقراره وأرواح الأبرياء منه في الانتفاضات الشعبية ضد النظام في الجنوب والشمال وأنحاء أخرى من العراق .

قبل ختام كلمتي هذه ، يسعدني أن أسجل ، أمام مجلسكم الذي انطلقت منه معركة تحرير بلادي الكويت ، أن الكويت عادت حرة ، وعاد شعبها الأصيل الى ممارسة حقوقه وواجباته في معركة التعمير والتأهيل والاصلاح ، وعادت حكومتها الشرعية تقود مسيرة

الخير والرفاه . وما تاريخ أي شعب إلا سلسلة من التجارب تمتزج فيها الشدائد والافراح لتبرز معدن الشعوب وأصالتها في التعلق بنظامها السياسي والدستوري الذي ارتضته . إننا على قناعة تامة بأن فاجعة العدوان زادت شعبنا حبا واعتزازا بتراب وطنه ، وستضاعف جهده ومساعيه في إعماره والنهوض به ، وسنعمل في ذلك على هدي من تقاليدنا ، وقيمنا ، ودستورنا ، وعبر كافة مؤسساتنا الديمقراطية التي برزت منذ استقلال الكويت عام ١٩٦١ . وستعمل الكويت ، كما كانت ، على ضمان احترام الحريات الاساسية وكرامة الانسان وحقوقه للجميع ، وحماية أمن وسلامة جميع المقيمين فوق أرضه وبدون تمييز .

إن الكويت تميزت بأنها دولة يستظل تحت فيئها ويتمتع بكرم ضيافتها أشقاء وأصدقاء جاءوا من أجل العمل المشترك لخدمة الكويت ، وللكسب الشريف ، وسنبقى كذلك ، مرحبين بهم وبعطائهم ، ورافضين لكل من يجحد منهم هذه النعمة . ويعمل ضد مصلحة الكويت ويتنكر لمبادئها وقيمها وكبرياء شعبها . إننا ، وفي كل تصرفاتنا تجاه المقيمين ، كويتيين كانوا أم أجانب ، نستهدي بتعاليم ديننا الحنيف وبما ميزنا في العالم من سيطرة حكم القانون على جنوح العاطفة وغلوائها .

وليكن الله لنا ناصرا ومعينا ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الكويت على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل العراق وأعطيه الكلمة .

السيد الانباري (العراق) : سيدي الرئيس ، أرجو أن أعبّر لكم عن تهانيّ لتوليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/ابريل ، واثقا أنكم ستؤدون مسؤولياتكم بوصفكم رئيسا للمجلس على أفضل وجه ممكن . كما أود أن أعبّر عن تقديري العميق للجهود المكثفة المتواصلة التي بذلها سلفكم سفير النمسا ، السيد هوهنفلنر ، في سبيل أداء مسؤولياته على أفضل وجه ممكن .

قبل أن يصوّت مجلسكم الموقر في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ على مشروع القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ، كان لي الشرف أن أخاطب مجلسكم مؤكدا على أن تخويل المجلس ، بفقرته الثانية ، لما يسمى بدول التحالف استعمال كافة الوسائل الضرورية لتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ، بما في ذلك ، كما كان معلوما ، قبل صدور القرار ، وتأكد بعد صدوره ، استعمال القوة من قبل دول التحالف منفردة ومجتمعة ، يتجاوز صلاحية مجلس الامن ، ويخالف ميثاق الامم المتحدة .

إن موقفنا هذا يستند إلى عدة اعتبارات ، منها أن استعمال القوة بقرار من مجلس الامن لا بد أن يكون وفقا لاحكام المادة ٤٢ والمواد اللاحقة لها ، بحيث يكون استعمال القوة مقتصرا على تحقيق الاهداف التي حددها مجلس الامن ، وليس لتحقيق أهداف دولة معينة أو مجموعة من الدول . ولهذا نص الميثاق على أنه إذا قرر المجلس استعمال القوة لتنفيذ قراراته فإن القوة الدولية تشكل من قوات وطنية توضع تحت تصرف مجلس الامن بموجب اتفاقيات ثنائية بين المجلس والدول المعنية ، ووفقا لتوجيهات اللجنة العسكرية الدولية ، وتحت علم الامم المتحدة . بخلاف ذلك ، فإنه بتخويل الدول الاعضاء لان تستعمل القوة منفردة أو ضمن مجموعات متغرقة لن يكون هناك ضمان بألاّ تتجاوز هذه الدول ، منفردة أو مجتمعة ، الحدود والاهداف التي توخاها المجلس أصلا . الواقع أن تجاوز مثل هذه الحدود والاهداف بغياب رقابة المجلس ، يكاد يكون أمرا مؤكدا .

إن العراق قد قبل بالقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وكذلك القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) وبقية القرارات الصادرة عن مجلس الامن بشأن ما يسمى بالعلاقات بين العراق والكويت . إلاّ أن ما قامت به قوى التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية حينما بدأت عملياتها العسكرية عن طريق القصف الجوي اعتبارا من ليلة ١٦-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، واستمرت إلى ما بعد وقف العمليات العسكرية الارضية في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ ، قد تجاوز بكثير في عنفه ووحشيته وفي أهدافه ما أجازه القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) .

لقد بدأت أمريكا قصفها الجوي على العراق بآلاف الغارات يوميا ليلا ونهارا منذ ١٦-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ حتى إعلان الوقف المؤقت للعمليات العدائية يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ . وقد بلغ مجموع ما قذفته الطائرات المهاجمة على العراق ٥٠٠ ٨٨ طنا من المتفجرات . وهو ما يعادل القوة التفجيرية لسبع قنابل ذرية من الحجم الذي ألقته أمريكا على هيروشيما . لقد صوّرت أجهزة الدعاية الامريكية عمليات القصف الجوي على أنها جرت وفقا لأحدث التقنيات العسكرية ، بحيث ركّزت الطائرات قنابلها بواسطة أشعة الليزر وما يسمى بالقنابل الموجهة أو الذكية (Smart Bombs) لكي تصيب الاهداف العسكرية والاستراتيجية فقط دون الاهداف المدنية . غير أن واقع الحال لم يكن كذلك . الواقع أن الاعتماد الكبير للقوات الجوية المهاجمة على طائرات (بي - ٥٢) التي تحمل قنابل غير موجهة (Dumb Bombs) وتقذفها من مستويات عالية تتجاوز ٣٠ ألف قدم يجعل متعذرا التمييز بين الاهداف المدنية والعسكرية ، ويصبح معه قصف الاهداف المدنية وقتل السكان المدنيين أقرب إلى عمل متعمد ينبغي أن تتحمل أمريكا وشركاؤها في العدوان المسؤولية الكاملة عنه .

إن وسائل العلاقات العامة الامريكية تستعمل تعبير "الاضرار الملازمة" (Collateral Damage) لوصف الضحايا المدنيين والاهداف المدنية التي أصابتها القنابل الامريكية وقنابل شركائها . إن مثل هذا التعبير يذكّرنا بتعبير أمريكي آخر "فرض السلام" (Pacification) الذي استعملته نفس الاجهزة الامريكية لوصف عمليات إبادة وحرق القرى والغابات في فييت نام باستعمال المواد الكيميائية السامة . وبهذا أضافت أمريكا إضافات جديدة للقاموس الذي وضعه (جورج أرويل) في روايته "1984" .

إن الواقع الذي كشفته الإحصاءات العسكرية بعد توقف العمليات العسكرية يثبت أن الغالبية الساحقة من الاهداف التي أصابتها الطائرات الامريكية كانت غير الاهداف العسكرية التي أُريد لها أن تصيبها . يكفي هنا أن أشير إلى تقرير نشرته صحيفة "واشنطن بوست" في عددها الصادر في ١٦ آذار/مارس ١٩٩١ ، وهي تنقل تصريحات قائد القوات الجوية الامريكية الجنرال مرل مكبيك . لقد ذكرت الصحيفة في تقريرها المذكور بأن من مجموع المتفجرات التي أُلقيت على مدن وأرياف العراق البالغة (٨٨ ٥٠٠) طن ، كان ٧ في المائة فقط من القنابل الموجهة . وإذا كانت القنابل الموجهة قد أصابت ٩٠ في المائة من أهدافها فإن معدل ما أصابته القنابل الامريكية مجتمعة كان ٣٠ في المائة فقط ، وأخطأت في ٧٠ في المائة معظمها كان أهدافا مدنية ذهب ضحيتها عشرات الالوف من النساء والاطفال والشيوخ وعشرات الالوف من المساكن والمؤسسات المدنية .

إني إذ أوكد أن ما قامت به أمريكا وحلفاؤها من عمليات عسكرية ضد العراق يتجاوز بكثير ما خوله القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) وعليه تتحمل أمريكا وشركاؤها المسؤولية الكاملة بقدر ما تجاوزت عملياتها حدود وأهداف القرار المذكور التي اقتصرت على خروج القوات العراقية من الكويت وإعادة سلطتها الشرعية . يكفي هنا أن أشير الى تقرير البعثة التي أوفدها الامين العام للامم المتحدة الى العراق خلال الفترة من ١٠ الى ١٧ آذار/مارس ١٩٩١ (الوثيقة S/22366 المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ١٩٩١) التي شاركت فيها معظم المنظمات والوكالات الدولية التابعة للامم المتحدة . لقد أكدت البعثة في الفقرة ٨ من تقريرها ما يلي :

"يجب أن يُذكر فورا أن ما من شيء سبق أن رأيناه أو سمعنا عنه قد أعدّنا تماما لهذا الشكل الخاص من الدمار الذي أصاب هذا البلد الآن . فقد جلب الصراع الذي حدث مؤخرا نتائج تشبه أحداث يوم القيامة على الهياكل الاساسية الاقتصادية لما كان حتى شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١ مجتمعا حضريا يعتمد على الالات الى حد بعيد" .

ويضيف تقرير البعثة ، التي اقتصرت تحرياتها الميدانية على المدن والمرافق المدنية دون المراكز والاهداف العسكرية ، في نفس الفقرة ٨ :

"إن معظم الوسائل الداعمة للحياة الحديثة قد دمرت أو أصبحت هزيلة . لقد أُعيد العراق الى عصر ما قبل الثورة الصناعية وسيظل كذلك فترة من الزمن ... مع كل أوجه العجز التي يتسم بها الاعتماد على الاستخدام الكثيف للطاقة والتكنولوجيا في عصر ما بعد الثورة الصناعية" .

إن المرء لابد أن يتساءل وعلى أمريكا وشركائها أن يجيبوا هل إن إعادة المجتمع العراقي ومرافقه الاقتصادية الى مرحلة ما قبل الثورة الصناعية كان من أهداف القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ؟ أم أن كل هذا الدمار الشامل لكل مدن وقرى العراق وكل مرافقه الحيوية كان مجرد خطأ غير مقصود ، مُجَرَّد "أضرار جانبية" Collateral Damage ؟

إن مشروع القرار الذي أمام المجلس اليوم يتطرق الى تطبيق القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي فرض الحصار الاقتصادي والمالي على العراق والذي دخل حيز النفاذ منذ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ولا يزال نافذ المفعول ويؤكد مشروع القرار الذي أمامكم على بقائه نافذا . لذا لابد من الإشارة الى تحذيرات بعثة الامم المتحدة التي أَشَرْتُ الى تقريرها قبل قليل . إن البعثة اختتمت تقريرها بالفقرة ٣٧ حيث تقول :

"إن الشعب العراقي قد يُواجَه في القريب العاجل بكارثة محدقة أخرى يمكن أن تشمل الاوبئة والمجاعة إذا لم يتم بسرعة تلبية الاحتياجات الضخمة من الوسائل التي تُبْقي على حياة البشر" .

إني أتساءل مرة أخرى : هل إن تدمير أجهزة تصفية المياه ومشاريع المجاري القذرة كان ضروريا لتحقيق أهداف القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ؟ وهل ان النتائج المترتبة على انتشار المياه القذرة في الشوارع والبيوت والانهار كانت خفية على القوات التي تتفاخر بتكنولوجيتها العالية وقنابلها الموجهة بأشعة الليزر ؟ قد يقال بأن ذلك أيضا مجرد "أضرار جانبية" (Collateral Damage) حيث أن الهدف الاستراتيجي كان محطات توليد الكهرباء لان الطاقة الكهربائية ضرورية للقوات العسكرية العراقية . لكن هذه القوات تحتاج أيضا الى الماء والهواء والدواء . فهل يجري تسميم الهواء والماء في العراق وإبادة شعب العراق لكي تُحْرَم القوات العراقية من الامور الضرورية لحياتها ؟ وهل كان المطلوب إبادة الجيش العراقي كما نَوَّه بذلك أحد القادة العسكريين لدول التحالف أخيرا ؟ ماذا بقي إذن من أهمية لاتفاقيات جنيف الاربع الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب وحماية الاسرى العسكريين وغير ذلك من الامور بهدف الحد من وحشية الحروب ولاإنسانيتها ؟ هل ينبغي إعلان بطلان هذه الاتفاقيات ما دام قتل المدنيين وتدمير المرافق الضرورية لحياتهم المدنية وسلامة أطفالهم من الاوبئة الفتاكة أصبحت حسب الاستراتيجية الامريكية في هجومها على العراق أمرا لابد منه ما دامت هذه الاستراتيجية تستلزم القصف المكثف المتواصل ليل نهار دون القدرة واقعيا على التمييز بين الاهداف المدنية والاهداف العسكرية ؟ إذ كنا نؤمن جميعا بأن اتفاقيات جنيف الاربع ينبغي احترامها والتقيد بأحكامها ليس من قبل الدول الصغيرة

فقط فمن باب أولى يجب أن تحترمها الدول الكبرى التي تمتلك سلطة النقض (الفيتو) كما تمتلك أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها وفي مقدمتها أمريكا وبريطانيا وفرنسا ؟ هل ان لمثل هذه الدول الكبرى الحصانة ضد العقوبات التي يجب أن تفرض على الدول التي تخالف أحكام اتفاقيات جنيف واتفاقية حظر انتشار الاسلحة الذرية وميثاق الامم المتحدة ؟

إن ما الحقته أمريكا وشركاؤها من دمار بالعراق بما يتجاوز بكثير حدود وأهداف القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) لا يقتصر على ما حل بالعراق فعلا وما يمكن أن يحل به قريبا نتيجة انتشار الاوبئة والامراض الفتاكة وانعدام وسائل العناية الطبية والمرافق الاقتصادية والصناعية اللازمة لذلك ، وإنما قد يمتد هذا الدمار بشكل آخر الى السنوات والاجيال القادمة .

لقد نشرت مجلة "تايم" الاسبوعية بعددها الصادر في ١٨ آذار/مارس ١٩٩١ خبرا خطيرا قابلته السلطات الامريكية وبقية أجهزة الإعلام الامريكية بالصمت المريب . لقد ذكرت المجلة في عددها المشار إليه أن دبابات "ابرامز" والطائرات المقاتلة "شندر بولت طراز ١٠ - أ" قذفت بآلاف القاذفات المصنعة من معدن اليورانيوم المستنفد (Depleted Uranium) . إن المعدن المذكور ، حسبما نشرته المجلة ، حال اصطدامه يطلق في الهواء إشعاعا ذريا من نوع اليورانيوم الإشعاعي المؤكسد (Radioactive Oxidized Uranium) . إن كل من يتعرض لمثل هذا الإشعاع من شانه أن يصاب بمختلف أنواع السرطان بعد عدة سنوات من تعرضه لهذا الإشعاع . وإذا تذكرنا كثافة المتفجرات التي قذفت على الاحياء المدنية والاهداف العسكرية والارياف والمزارع العراقية ، بما في ذلك القاذفات المصنوعة من اليورانيوم المُستَنفد ، فإن للمرء أن يتساءل إن كانت أمريكا تراعي في حروبها أية اتفاقية دولية أو أية قاعدة أخلاقية . إن من يريد ايجاد التبريرات والاعذار لمثل هذه الاعمال اللاإنسانية قد يقول إن مثل هذه المخاوف لا أساس علميا لها أو أن السلطات الامريكية ليست على علم بها .

غير أن واقع الحال هو أن هذه المخاوف لها أساسها العلمي وأن السلطات الأمريكية على علم بها . لقد أشارت المجلة المذكورة الى أن ولاية نيويورك قد اضطرت عام ١٩٨٠ الى غلق مصنع يتعامل مع اليورانيوم المستنفذ بعد أن اكتشفت السلطات المختصة أن نسبة الإشعاع حول المصنع تتجاوز المعدل المسموح به ب ٣٥ ضعفا . فإذا كانت السلطات الامريكية تعرف ذلك مسبقا فهل كان هدفها ، بالإضافة الى تحطيم البناء الاقتصادي العراقي وإنهاك جيشه والقضاء على عشرات الالاف من المدنيين وحرمان الباقي من الشعب العراقي من أبسط مقومات الحياة لسنوات طويلة - هل كان هدفها - إنهاك المجتمع العراقي بجيله الحاضر وأجياله المقبلة ؟

في ضوء هذه الخلفية أرجو أن أتطرق بإيجاز الى أهم الفقرات الواردة في المشروع المعروض أمام المجلس .

لقد أعلن العراق التزامه بجميع قرارات مجلس الامن التي صدرت منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بما في ذلك القرار الثالث عشر ٦٨٦ (١٩٩١) الذي نص في آخر فقراته على أن المجلس سيواصل العمل بهدف التوصل الى وقف نهائي للعمليات العدائية . لذا فإن العراق وربما الغالبية من أعضاء المجلس كانوا يتوقعون أن يقتصر مشروع القرار الامريكي الجديد على رفع الحظر الاقتصادي عن العراق والإفراج عن أمواله وممتلكاته المجمدة وإعلان وقف نهائي للعمليات العدائية بين العراق ودول التحالف وإحلال العلاقات السلمية بدلا من العمليات العدائية .

غير أن مشروع القرار الجديد جاء بأمور جديدة لم تتطرق اليها قرارات المجلس السابقة أو عالجتها بأسلوب يختلف جوهريا عن الاسلوب الذي ورد في مشروع القرار .

إن موقف حكومتي إزاء الفقرات الرئيسية الواردة في المشروع يمكن إيجازه بما يلي :

أولا ، مسألة الحدود : لم يسبق لمجلس الامن أن فرض حدودا دولية غير محسومة على دول أعضاء في الامم المتحدة . إن الحدود الدولية المعترف بها دوليا تشكل ركنا أساسيا للسلامة الإقليمية للدول ولابد أن يؤخذ فيها بنظر الاعتبار رأي الدول المعنية

كافة . إن فهم العراق لهذه المسألة وبالطريقة المنصوص عليها في مشروع القرار هو أنها تجاوز على سيادة العراق وسلامته الإقليمية . كما أن النص يشكل تناقضا مع ما نصت عليه الفقرة ٣ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) التي دعت العراق والكويت الى التفاوض لحل المسائل المعلقة بين البلدين . إن من أبرز هذه المسائل هي مسألة الحدود . إن العراق يحتفظ بحقه في المطالبة بحقوقه الإقليمية المشروعة وفق القانون الدولي ، وهو يفهم نص القرار من خلال استناده الى ميثاق الامم المتحدة بأن أحكام القانون الدولي في هذا الصدد تبقى سارية المفعول .

ثانيا ، مسألة التعويضات : يفهم العراق النص على هذه المسألة على أساس أنها مقررة بموجب أحكام القانون الدولي التي استُند اليها في القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) الذي قرر مبدأ التعويضات . ومن ثم يحتفظ العراق بحقه في المطالبة بتعويض كافة الخسائر التي لحقت به من جراء أي تجاوز في تطبيق الإذن الوارد في القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) للدول باستخدام جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة . إن فرض التعويضات على العراق وحده وبالاسلوب القسري الذي جاء في المشروع من شأنه أن يؤدي الى شل قدرة العراق على إعادة تعمير اقتصاده ومرافقه الحيوية ، بل وإبقاء الشعب العراقي لعدة أجيال قادمة عاجزا عن تحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة الذي يوفر حياة كريمة لأعضائه .

ثالثا ، مسألة تدمير الاسلحة : إذا كان من شأن النص على هذه المسألة هو إعادة السلم والامن الدوليين الى نصابهما في المنطقة ، فإن من الثابت أن قيام العراق لوحده قسرا بهذه الخطوة لن يحقق الهدف . إن دولا في المنطقة ، وفي مقدمتها اسرائيل التي هاجمت المنشآت النووية العراقية السلمية عام ١٩٨١ ، تمتلك ذات الاسلحة ، وإن إبقاء مخزونها سيبقي التهديد الذي دفع العراق بالدرجة الاساس الى التسلح للدفاع عن أمنه القومي على حساب الموارد المخصصة للتنمية . إن تطبيق النص على العراق لوحده بهذه الصورة التي لا تنسجم مع الهدف المعلن يشكل ازدواجية في التعامل والكيل بمكيالين لحالة من طبيعة واحدة . إن العراق يفهم هذا النص

على أنه لن يحقق على الصعيد العملي الهدف المتوخى منه بصورة كاملة ما لم يتبعه المجلس ببرنامج متكامل من ذات الطبيعة الملزمة لنزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة ككل .

إن فرض عملية نزع السلاح على العراق وحده من شأنه أن يخلق فراغا عسكريا وأمنيا وسياسيا في المنطقة يغري أكثر من دولة فيها بتحقيق أطماعها على حساب واحد أو أكثر من جيرانها ، مما يجعل المنطقة كلها معرضة لعدم الاستقرار ومزيد من العنف والقتال .

رابعا ، مسألة الحصار الاقتصادي : إن حكومتي ترى أن الإبقاء على الحصار الاقتصادي البري والبحري والجوي والإبقاء على تجميد الأرصدة ، رغم كل ما ورد في تقرير بعثة الامم المتحدة التي زارت العراق ، ورغم قبول العراق تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الثلاثة عشر ، مزيلا بذلك الاسباب التي دعت المجلس الى اصدار القرارات ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٩ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) ، والابقاء على هذه القرارات والعمل بموجبها ، يخالف ميثاق الامم المتحدة ويمكن أن ينظر اليه كعدوان اقتصادي ومخالفة صريحة لميثاق حقوق الدول وواجباتها ومواثيق حقوق الإنسان وأولها حق الإنسان في الحياة واحترام حريته وكرامته . أما إذا أصر المجلس على الإبقاء على حالة الحصار واستمرار العقوبات الاقتصادية فإن العراق والمجموعة الدولية عموما ودول العالم الثالث خصوصا ستكتشف جوهر النظام العالمي الجديد باعتباره نظام السيادة الامريكية على العالم وعلى منظماته الدولية وفرضها لإرادتها على المجتمع الدولي واستغلالها لمجلس الأمن وميثاق الامم المتحدة كأداتين لإضفاء الشرعية على أطماعها في الموارد الاقتصادية للدول الاخرى وسياستها الرامية لفرض الهيمنة الامريكية على العالم مما يشير الى حلول مرحلة استعمارية جديدة أشد قسوة وأكثر عنفا وجشعا من مرحلة الاستعمار القديم التي ولت والتي كان العالم يأمل أنها ولت بلا رجعة بدلا من أن تعود تحت شعار النظام العالمي الجديد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22430 . وما لم أسمع اعتراضا سأعتبر أنه موافق على ذلك .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

قبل طرح مشروع القرار للتصويت ، أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد الأشطل (اليمن) : سيدي الرئيس ، أود في البداية أن أتقدم لكم بخالص التهاني لتوليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . وإنني على ثقة بأنكم ستديرون أعمال المجلس بنجاح .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتهاني للسيد سفير النمسا ، الذي أثبت حنكته وقدرته البالغة في إدارة أعمال المجلس في الشهر السابق .

وأرحب كذلك بالزميل سفير كوت ديفوار ، السيد جان جاك بيشو ، وأتمنى له كل النجاح .

في يوم ٢٨ شباط/فبراير أعلن رئيس الولايات المتحدة تعليق العمليات الحربية الهجومية في الخليج . وفي يوم ٣ آذار/مارس ، أي بعد أقل من ٤٨ ساعة ، اتخذ مجلس الامن القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، الذي طالب العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الامن الإثني عشر . ومن تلك المطالب إلغاء إجراءات الضم ، أي ضم الكويت ، وإطلاق سراح جميع الاسرى ، وإعادة الممتلكات التي استولى عليها العراق ، وتحديد مواقع الالغام والشراك ، والمشاركة في مباحثات للترتيبات العسكرية لوقف أعمال القتال . وفي اليوم التالي وافق العراق على تنفيذ القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، ثم بدأ بتنفيذ القرار تباعا .

وفي تلك الاثناء ، وبعد ثلاثة أسابيع تقريبا ، صدر تقرير السيد اهتساري الذي ذهب الى العراق على رأس بعثة لتقييم الاحتياجات الإنسانية هناك . والواقع أن التقرير

قد سلط الاضواء على مدى الدمار الذي لحق بالعراق وببناه التحتية ، وأشار تعليقات كثيرة في الصحافة . ولاهمية هذا التقرير ، ولعلاقته برأينا بالنسبة لمشروع القرار المعروض علينا اليوم ، اسمحوا لي أن أقرأ الفقرة ٨ منه . يقول السيد اهتساري :

"كنت وأعضاء بعثتي على علم تام بتقارير وسائط الإعلام عن الحالة في العراق ، وعلى علم طبعا بالتقرير الذي أعدته منظمة الصحة العالمية/ اليونيسيف عن الاحوال في منطقة بغداد الكبرى فيما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية والصحة العامة . بيد أنه يجب أن يذكر فورا أن ما من شيء سبق أن رأيناه أو سمعنا عنه قد أعدّنا تماما لهذا الشكل الخاص من الدمار الذي أصاب هذا البلد الآن . فقد جلب الصراع الذي حدث مؤخرا نتائج تشبه أحداث يوم القيامة على الهياكل الاساسية الاقتصادية لما كان حتى شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ مجتمعا حضريا يعتمد على الالات الى حد بعيد . أما الآن فإن معظم الوسائل الداعمة للحياة الحديثة قد دمرت أو أصبحت هزيلة . لقد أعيد العراق الى عصر ما قبل الثورة الصناعية وسيظل كذلك فترة من الزمن ." (S/22366 ، الفقرة ٨)

ثم أوصى التقرير ، في ظل هذه الظروف من المشقة الشديدة ونظرا للمستقبل الكالح المحتمل ، بأن تلغى فورا الجزاءات فيما يتعلق بإمدادات الاغذية ، وكذلك الجزاءات المتعلقة باستيراد المعدات والإمدادات الزراعية . وعلى أثر ذلك وافق مجلس الامن على تلك التوصية ، ورفع الحظر عن الغذاء والاحتياجات الإنسانية .

وأمامنا اليوم مشروع قرار مطول ومعقد يتضمن شروطا قاسية ومجحفة بحق العراق وشعبه مقابل تثبيت وقف إطلاق النار رسميا . ومن أهم تلك الشروط ترسيم الحدود ، وضمان الحدود ، وتدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل وكذلك الصواريخ ، وإلزام العراق بدفع تعويضات الحرب ، واستمرار الحظر فيما عدا الغذاء والدواء .

وبدون الدخول في تفاصيل مشروع القرار أو تناول فقراته وأجزائه المختلفة ، أود أن أتقدم بالملاحظات التالية من خلال إبراز أهم خصائص ومميزات مشروع القرار . فما هي تلك المميزات والخصائص ؟

يتميز القرار بميله نحو تجاوز ميثاق الامم المتحدة وصلاحيات مجلس الامن وقراراته ، ويتجلى ذلك من خلال التالي : أولا ، فرض ترسيم الحدود بين العراق والكويت على عكس قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي دعا الى تفاوض الطرفين لحل الخلافات بينهما . ومن الجدير بالذكر أن مجلس الامن لم يسبق له أن حدد ترسيم الحدود ، ولقد تُرك ذلك باستمرار للتفاوض أو لمحكمة العدل الدولية عند التراضي .

ثانيا ، ضمان الحدود : ليست هناك أي سابقة بأن يقوم مجلس الامن بضمان حدود هذه الدولة أو تلك . ألا يفتح ذلك المجال لمطالبة مجلس الامن بضمان الحدود لكثير من الدول في حالة الخلافات التي دائما ما تحدث ؟

ثالثا ، تحديد كيفية وطريقة ترتيب دفع التعويضات المستحقة على العراق من جراء مسؤولياته في الحرب ، وهي مسؤوليات في حقيقة الامر لابد أن يتحملها العراق وفقا للقانون الدولي . لكن لماذا تقحم الامانة العامة في مهمة تقع تحت مسؤولية محكمة العدل الدولية ، وهناك نص واضح في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، حيث تنص المادة السادسة والثلاثون على ما يلي :

"تشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون ، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق 'الامم المتحدة' أو في المعاهدات والاتفاقات المعمول بها .

"للدول التي هي أطراف في هذا النظام الاساسي أن تصرح ، في أي وقت ، بأنها بذات تصريحها هذا وبدون حاجة إلى اتفاق خاص ، تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه ، متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية :

"(أ) تفسير معاهدة من المعاهدات ؛

"(ب) أية مسألة من مسائل القانون الدولي ؛

"(ج) تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت خرقا لالتزام دولي ؛

"(د) وهذا هو الاهم ، نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولة ومدى هذا التعويض" .

"فبالنسبة للتعويضات ، مما لا شك فيه أن هناك مطالب كثيرة ستأتي ودعاوى كثيرة من جهات مختلفة ، ألسنا بحاجة إلى جهة محايدة تحتكم إلى قانون معين كي تبت في ذلك" .

كما أن مشروع القرار يتسم بضيق النظر والافق سياسيا وجغرافيا وبالتالي فإنه لا يلبي المتطلبات الحقيقية لاستتباب الامن والسلام على المدى البعيد ، ليس في نطاق الخليج فقط ، وإنما في إطار المنطقة بكاملها ، بما في ذلك الشرق الاوسط بطبيعة الحال ، ويتجلى ذلك من خلال التالي :

(أ) فرض ترسيم الحدود بدلا من دفع العراق والكويت للتفاوض بمساعدة الامم المتحدة . ألا يمكن أن نتصور في المستقبل البعيد أن يأتي من يأتي في العراق أو الكويت ويفتح ملف الحدود من جديد على اعتبار أنها حدود مفروضة وليست حدودا متفقا عليها ، وهل سيساعد ذلك على الاستقرار وحسن الجوار أم أن هناك من يريد بقاء المشاكل معلقة بين البلدين ؟

(ب) موضوع تدمير جميع الاسلحة الكيميائية والبيولوجية وغيرها ، بما في ذلك القذائف التسيارية والقطع الرئيسية المتصلة بها . أولا ، إننا نود أن نؤكد تاييد اليمن لاي مسعى لتدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل في منطقة الشرق الاوسط ، وجعلها منطقة خالية من السلاح النووي وجميع الاسلحة ذات الدمار الشامل . ولكن هل سيساعد تدمير أسلحة العراق وحده على القضاء على الاسلحة المماثلة في المنطقة ؟ إننا لا نعتقد ذلك ، ثم ما هي مترتبات اختلال الموازين العسكرية في المنطقة من خلال تدمير الاسلحة العراقية وخلق فراغ عسكري ؟ ألن يؤدي ذلك إلى تسابق دول المنطقة لملء الفراغ وهو ما نشاهده هذه الايام بالضبط حيث يتم الاتفاق على صفقات لشراء الاسلحة ببلايين الدولارات ويتسابق الجميع لنيل آخر المبتكرات الحربية ؟ ومن ناحية أخرى ، فإن اختلال موازين القوى العسكرية في الشرق الاوسط لن تستفيد منه إلا اسرائيل التي تتمادى في تحديها لمجلس الامن والمجتمع الدولي كلما شعرت بانها تمتلك مصادر القوة العسكرية بدون منازع . انظروا كيف تتصرف اسرائيل هذه الايام ، في الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة ودول أخرى ببذل مساع مشكورة من أجل بداية

حل مشكلة الشرق الاوسط ، انظروا كيف تتصرف اسرائيل ، إنها تقوم بطرد الفلسطينيين مجددا ، ويصرح وزراؤها بضرورة استمرار الاستيطان ، ويصرح رئيس وزرائها بضرورة التمسك بالجولان . أليس في ذلك ما يدل على أن هناك مصاعب كبيرة لاستتباب الأمن والسلام في المنطقة .

ثالثا ، يتميز القرار بتمثله لنفس منطق القرار رقم ٦٧٨ (١٩٩٠) الذي يعطي فيه المجلس صلاحيات وسلطات غير محددة لدول غير محددة للقيام بمهام غير محددة ومفصلة تحت لافتة "ضمان السلم والامن في المنطقة" . ويتجلى ذلك من خلال التالي :

الف ، من المعروف أن القرار المعروض أمامنا يستهدف التوصل إلى إعلان رسمي لوقف إطلاق النار فقط . أي أن حالة الحرب ستظل سارية بين العراق وقوات التحالف ، ولن تنتهي حالة الحرب إلا بوضع نهاية سريعة وحاسمة لاعمال القتال وفقا للفقرة ٨ من القرار ٦٨٦ (١٩٩١) . من الذي سيحدد ذلك ؟ إن ذلك متروك لقوات التحالف . فهي التي قررت خوض المعركة ، مستخدمة سلطات المجلس ، وهي التي ستقرر إيقافها . وقد يستغرق ذلك سنوات لانه يتصل بضمان السلم والامن في المنطقة ، ناهيكم عن متطلبات ضمان الحدود بين العراق والكويت . وهكذا فإن القوات الاجنبية المتواجدة بالخليج ستستمد شرعية بقائها بدون تحديد من قرارات مجلس الامن وتحت مظلة الامم المتحدة .

باء ، وماذا عن انسحاب قوات التحالف التي تحتل ما يقارب ٢٠ في المائة من أراضي العراق ؟ إن مشروع القرار المعروض أمامنا يشير إلى ذلك في الفقرة السادسة حيث يقول :

"يلاحظ أنه بمجرد أن يخطر الامين العام المجلس بإنجاز وزع وحدة المراقبة التابعة للامم المتحدة ستتهيأ الظروف اللازمة للدول الاعضاء المتعاونة مع الكويت عملا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) كي تنهي وجودها العسكري في العراق تمشيا مع القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ؛" (S/22430 ، الفقرة ٦)

ذلك القرار يتحدث عن نهاية حاسمة للقتال لن تتم إلا بتوقيع اتفاقية سلام . بعبارة أخرى ، إن قوات التحالف لن تنسحب من العراق إلا عندما تتهيأ الظروف اللازمة التي تقرها هي . وإن مجلس الامن بطبيعة الحال لم يقرر ذلك في هذا القرار بالذات .

جيم ، وهكذا بالنسبة للترتيبات الامنية في المنطقة . فليست الامم المتحدة هي التي ستقوم بدور ترتيب الامن في المنطقة ، ولكن المجلس عليه أن يتعايش مع الترتيبات الامنية التي ستتم ، لانها ستتم مستخدمة سلطات الامم المتحدة .

رابعا وأخيرا ، يتميز القرار بتجاهله وعدم حساسيته لمتطلبات واحتياجات الشعب العراقي . إن إصرار مقدمي القرار على استمرار الحظر على متطلبات الحياة المدنية في العراق لن يتضرر منه إلا الشعب العراقي . فلماذا يمنع عن الشعب العراقي استيراد الكتب والملابس وأدوات الطباخة وأدوات البناء وقطع الغيار للسيارات والدراجات والثلاجات والمكيفات ولعب الاطفال والمواد الرياضية والادوات الكهربائية وغير ذلك ؟ ما الذي سيغيره استيراد مثل هذه المواد إلى العراق بالنسبة للوضع العسكري ؟ ولماذا هذه القسوة على الشعب العراقي الذي عانى من ويلات القصف الجوي لمدة شهر كامل ثم التدمير المكثف وقبل ذلك الحصار لمدة ٧ أشهر ؟ أليس من الظلم أن يقاسي شعب العراق بأطفاله ونسائه وشيوخه من الحرب والحظر معا ؟

إن وفد اليمن لن يؤيد المشروع المقدم لنا للاسباب التي فندناها آنفا . على أننا نؤكد موقفنا الثابت الداعي إلى إحقاق الحق وحل النزاع الإقليمي بين العراق والكويت بالطرق السلمية وبالتراضي وطي صفحة الماضي الاليمة وبدء مرحلة جديدة من التعامل على قاعدة الاحترام الكامل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون من أجل خير البلدين الجارين وشعبيهما .

إننا في اليمن لم نكن ولن نكون طرفا في النزاع بين الاخوة ، وسنظل نسعى باستمرار من أجل التآلف والتضامن في إطار الاسرة العربية الواحدة . وغدا ستنقشع الغيوم السوداء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اليمن على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد لوكابو خابوجي انزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بادئ ذي بدء ، أود أن أهنئكم تهنئة خالصة ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الامن عن شهر نيسان/ابريل . ولا أشك ولو للحظة في أن خبرتكم الكبيرة وكذلك موهبتكم بوصفكم دبلوماسيا محنكا ستساعدانكم في أداء عملكم بنجاح .

أود كذلك أن أهنئ ممثل النمسا ، السيد هوهنفيلنر الذي قاد بكل كفاءة عمل مجلس الامن في شهر آذار/مارس .

أخيرا أود أن أرحب بكل حرارة بالسيد جان جاك بيشيو سفير كوت ديفوار وممثلها الدائم في مجلس الامن ، وأن أعرب له عن تمنياتنا بالنجاح الكامل في عمله .

مطروح على المجلس مشروع قرار نجد أن أهدافه تعطينا أساسا للأمل في أنه بعد اعتماده فإن منطقة الخليج ، التي كانت محور انشغال المجتمع الدولي بأكمله ، سوف تستعيد أخيرا السلم الدائم الذي تتطلع اليه . والمشروع ، الذي يعتبر حقا أعقد وأطول قرار تناوله المجلس ، يتطرق الى مجالات متنوعة لم يسبق ، من نواح معينة ، أن تعرضت لها هذه الهيئة الموقرة من هيئات الامم المتحدة .

وترى زائير أن الطبيعة غير العادية لازمة الخليج تطلبت من المجلس أن يجد حلولا غير عادية لها . ولهذا فإن بلدي يقدر تقديرا كبيرا الجهود الفكرية والمادية التي بذلها المجلس بأسره من أجل إيجاد حلول تسمح بارساء السلم الدائم وتوفير ظروف تكفل الاستقرار في المنطقة . لذلك فإن وفدي يعتقد أن المجالات التي يعطيها مشروع القرار هذا - الحدود وانسحاب القوات والجزاءات ونظام التعويض عن الاضرار وإزالة أسلحة التدمير الشامل ، والارهاب الدولي - وكلها تؤدي الى وقف إطلاق النار بشكل دائم وحقيقي ، تعتبر عناصر أساسية لاقامة هذا السلم الذي نتطلع اليه جميعا باخلاص .

فيما يتصل بالحدود تدرك زائير أن الازمة التي اندلعت في ليلة ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بين العراق والكويت تسببت فيها أساسا النزاعات على الحدود بين البلدين

الشقيقين . وزائير بوصفها عضوا كامل العضوية في منظمة الوحدة الافريقية التي ضمنت ميثاقها مبدأ حرمة الحدود ، ترى أن الالتزام الصارم بهذا المبدأ سوف يجنبنا الصراعات المحتملة ويكفل الاستقرار بين الدول المجاورة . ويمكن للمرء أن يفهم بسهولة سبب الاهمية الكبيرة التي نوليها لهذا المبدأ . إن زائير ، التي تتشاطر الحدود مع تسع دول أخرى ، لا يمكنها أن تتغاضى عن تعرض هذا الشيء ، وهو من المحرمات في افريقيا ، للانتهاك في أي مكان آخر .

إن مشروع القرار ، الذي يعترف باهمية المفاوضات التي من المقرر أن تجرى بين العراق والكويت فيما يتعلق بترسيم الحدود ، يضيف عنصرا أساسيا من أجل الحفاظ على المستقبل . لذلك مطلوب من المجلس ضمان حرمة تلك الحدود . ونحن نؤيد تلك الاحكام دون تحفظ .

وفيما يتعلق بانسحاب القوات فإن زائير ، التي أعلنت في بداية هذه الازمة أنها تود أن يمتثل العراق لالتزاماته ، وأنها بوصفها عضوا في المجلس ملتزمة بأن تفعل كل ما في وسعها لكفالة انسحاب القوات من تلك المنطقة ، يسعدها أن ترى مشروع القرار يدعو الى وزع وحدة مراقبي الامم المتحدة ، الامر الذي يسمح بانسحاب القوات التي لا تزال موجودة في المنطقة .

وفيما يتصل بالجزاءات كان الاهتمام الاكبر لوفدي ينصب على أن يحصل السكان المدنيون على إمدادات منتظمة كافية من المواد الغذائية والادوية والإمدادات الصحية . وحيث أن قرار اللجنة المنشأة بمقتضى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) عالج هذه الشواغل فإن وفدي يوافق على الاحكام الواردة في مشروع القرار المطروح علينا .

وفيما يتعلق بالتعويضات ، نرى أنه بعد أزمة لم تتسبب فيها الكويت ، واحتلت فيها أرضها وشرد سكانها وتعرضوا لاشد أنواع التعذيب ودمّر فيها اقتصادها وبيئتها ، فمن الإنصاف أن يتحمل العراق ، وهو المعتدي ، المسؤولية عن أعماله وأن يدفع التعويضات . ولهذا نعتقد أن الآلية المنشأة ستكفل أن يعمل النظام بشكل سلس ومحايد ، ذلك أنه قد وضع تحت رعاية الامين العام للامم المتحدة .

وفيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل ترى زائير أن دول المنطقة ينبغـــي أن تعمل معا من أجل وضع نظام جماعي للأمن . ولكن نظرا للأخطار المتأصلة في أسلحـــة التدمير الشامل المكدسة في العراق وإساءة استخدامها ، من الضروري اتخاذ خطـــوات لإزالتها .

وفيما يتعلـــق بوقـــف إطلاق النـــار ، يسعد زائيـــر بأنه قـد تحقـق نهائيـــا ما انتظرناه طويلا . بل إن زائير كانت منذ انتهاء العمليات العسكرية التي قامت بهـا البلدان المتعاونة مع الكويت تنتظر منا أن نتوصل الى مرحلة وقف إطلاق النـــار الحاسمة هذه . واليوم ، فإن مشروع القرار الذي ننظر فيه يتيح لنا فرصة للترحيـــب بوقف إطلاق النار الدائم ، ونأمل أن يمتثل العراق بسرعة لالتزاماته في سبيل تحقيـــق هذه المرحلة .

إن زائير ، التي تجلى تمسكها بسياسة الدفاع عن الضعيف منذ ٢ آب/أغسطـــس ١٩٩٠ ، تود أن تؤكد من جديد هذه السياسة بأن تقول إنه في ضوء موافقة السلطـــات العليا في بلدي على كل هذه العناصر ، وإظهارا منا لمشاعر التعاطف مع الكويت الحرة شعبا وقيادة ، قررت زائير أن تنضم الى مقدمي مشروع القرار المطروح علينا . لذلـــك فإننا سنصوت مؤيدين له .

إن الحالة الاستثنائية تتطلب اقتراحا استثنائيا ، ووفدي يقترح أن يوافـــق مجلس الأمن على أن يقوم الأمين العام بارسال هذا المشروع ، الذي سيصبح قرارا بعـــد لحظات - أطول وأعقد قرار اتخذه مجلس الأمن - الى كتاب الأرقام القياسية العالميـــة لكي يسجل فيه .

أود أن أقدم الثناء والشكر للأمين العام ولمساعديه اللذين ذهبا الـــى المنطقة ووضعا تقارير اعترف الجميع بفائدتها .

السيد زيننغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يشرف وفد زمبابوي أن يهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . إنه لا يساورنا ادنى شك في أن المجلس سيجد في شخصكم القيادة الحكيمة والفعالة التي يحتاج إليها وهو ماض في تناول جدول أعمال صعب جدا . ومما يسعدنا أيضا أن نعرب عن تقديرنا الخالص لسلفكم ، سعادة السيد بيتر هوهنفيلنر ، ممثل النمسا على ادارة عمل المجلس بمهارة ونزاهة فائقتين خلال شهر آذار/مارس . ومما يسعد وفدي أيضا أن يرحب ترحيبا حارا بالممثل الدائم لكوت ديفوار ، سعادة السيد جان - جاك بيشيو . ونتطلع قدما للعمل معه في تعاون وثيق .

سيبت مجلس الامن قريبا في مشروع قرار هدفه الاساسي هو وقف اطلاق نار رسمي بين العراق والكويت والدول الاعضاء المتعاونة مع الكويت . ومشروع القرار يتناول مسائل بالغة التعقيد والحساسية . فهو يحتوي مقررات سوف تحدد بعض الجوانب الهامة لمستقبل منطقة الخليج الفارسي ومنطقة الشرق الاوسط ككل .

وترى زمبابوي أن الإجراءات التي اتخذها هذا المجلس بل التي اتخذها المجتمع الدولي بأسره منذ ٢ آب/أغسطس فيما يتعلق بالازمة في الخليج الفارسي قد مثّلت استجابة لها ما يبررها لحالة فريدة نجمت عن غزو العراق للكويت واحتلاله لها بصورة غير شرعية . وفي ضوء هذا بالذات نفسر المقررات العديدة التي لم يسبق لها مثيل والتي يوشك المجلس على اعتمادها في مشروع القرار المعروض علينا .

وتفهم زمبابوي أن التدابير المتضمنة في مشروع القرار تستهدف تناول بعض المسائل الرئيسية التي أدت الى الصراع بين العراق والكويت . ونفهم أيضا أن بعض الاحكام الواردة في الوثيقة والتي عادة كانت ستسبب لنا قدرا كبيرا من الانزعاج ، كان الهدف منها كفالة عدم تكرار المأساة التي حلّت بالكويت في شهر آب/أغسطس الماضي . كذلك لاحظنا أنه لدى تنفيذ بعض التدابير الواردة في الوثيقة ستؤخذ في الحسبان متطلبات شعب العراق وكذلك احتياجات الاقتصاد العراقي .

تعتقد زمبابوي أن هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الاوسط ، وهدف الحظر الشامل على الاسلحة الكميائية اللذين تطرق إليهما مشروع

القرار الحالي ، يمكن أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن الدائمين في المنطقة . غير أن لدينا توجسات بشأن ما إذا كان النهج المقترح في الوثيقة المعروضة علينا يمثل أفضل السبل لتحقيق تلك الأهداف . لذلك كنا نحبذ أن تطبّق التدابير المبينة في الجزء جيم من مشروع القرار على المنطقة بأكملها .

تمشيا مع الالتزام الذي أُعرب عنه في البيان الرئاسي الصادر في ٣ آذار/مارس إزاء الحالة الإنسانية في العراق ، فإن وفدي كان يتوقع أيضا أن يتجاوز المجلس ، من خلال مشروع القرار الحالي ، المقرر الاخير الذي اتخذته اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ويرفع جميع القيود المتبقية على الإمداد بالسلع الغذائية والاحتياجات المدنية الضرورية للعراق . وتعتقد زمبابوي أن هذا سيمثل استجابة في محلها لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/22366 .

وأخيرا فإن فهم زمبابوي للفقرة ٣٢ من منطوق مشروع القرار مفاده أنه لم يرد في تلك الفقرة ما يشير الى كفاح الشعوب الرازحة تحت الاحتلال أو ما ينطبق منها عليها ، وهي شعوب تكافح من أجل تقرير المصير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) : (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أعرب لكم عن مدى سعادة وفدي إذ يراكم تترأسون أعمال المجلس لهذا الشهر . فخلال الفترة القصيرة لتوليكم منصبكم كان بوسعنا أن نقف بالفعل على مهاراتكم الدبلوماسية وأدبكم الجم وشعوركم الفطري بالعدالة في تسيير أعمالنا .

والآن ، أود أن أغتنم هذه الفرصة - حيث أن الرئيس السابق لم يعد يقوم بمهامه كرئيس - كي أعرب عن تقديرنا لزميلنا ممثل النمسا على الطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

كذلك من دواعي سروري أن أرحب بالممثل الدائم الجديد لكوت ديفوار الذي نتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياته .

معروض على مجلس الامن مشروع قرار سيظل يذكره الجميع في المستقبل لاكثر من سبب ، ربما لانه ، كما اقترح البعض ، يمكن أن يُضمن في كتاب ما ، أو لانه وإن كان النص المعروض علينا يحمل تاريخا مختلفا ، سوف يعتبر لعدة أسباب ، قرار الاول من نيسان/ابريل .

إن المجلس لدى معالجته لصراع مؤسف قد أظهر في بعض الاوقات قلقا خاصا ليبرهن على قوة ذاكرته . إذ يشير في أكثر من مرة ، كما يفعل مرة أخرى في النص المعروض علينا ، الى جميع قراراته السابقة ذات الصلة ، الواحد تلو الاخر ، أو يعيد تأكيدها . كذلك فإن هذا المجلس في أكثر من مناسبة قد أظهر أن بوسعه أن يتسم بذاكرة ضعيفة جدا .

وفي مناسبات أخرى قلنا إن وفدنا يعارض استخدام هذه الهيئة ومقاصد دولة بمفردها ، فضلا عن أن يستخدم بطريقة ليس لهذا المجلس ببساطة تامة الحق في أن يستخدم بها .

إن مجلس الامن جهاز قوي لان الدول الاعضاء في المنظمة قد اتفقت على إناطة مسؤوليات خاصة به ، وهي مسؤوليات متجسدة في الميثاق . غير أن المجلس ليست له على الاطلاق السلطة الشرعية أو السياسية أو الادبية لإعادة تفسير الميثاق عندما قد يناسب ذلك احدى الدول الاعضاء فيه للإشارة الى بعض المبادئ الاساسية ، ويتجاهل المبادئ الاخرى عندما يجد ذلك مناسبا أكثر .

لكن مجلس الامن يستخدم ذاكرته بطريقة غريبة بحيث أنه لا يتذكر جيدا ما يضعه هو نفسه من نصوص ، تلك النصوص التي نستهلها بالقول "إذ تشير ..." في كل مرة نناقش فيها النصوص الاخرى .

في النص المعروض علينا الآن ، يجد وفد بلادي عددا من الاسباب التي تجعله يرى من المستحيل البتة قبولها . فمن ناحية ، يزعم بأن هذه الهيئة تتولى - وفي حدود معرفتي ، للمرة الاولى - بعض المهام فيما يتعلق بالحدود الدولية ، بين دولتين عضوين . هل لي أن أقول بشكل عابر ، بأن المجلس ، بعمله هذا ، يبدأ بتغيير نص أولى القرارات التي يتجشم عبء الاشارة إليها هنا . فمن الواضح أن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) اتخذ نهجا مغايرا ، وهو نهج يتماشى أكثر بكثير مع النظرية والممارسة الدولية ، مما هو عليه حال القرار الذي يرغب المجلس في فرضه الآن .

يعتقد وفد بلادي بوجوب احترام الحدود الدولية . ونعتقد أن على مجلس الامن واجب ضمان حرمة هذه الحدود . لكن مجلس الامن تعوزه تماما سلطة المطالبة باحترام بعض الحدود ، أو ترسيمها أو تقرير ماهية هذه الحدود المنتهكة في أي جزء من أية منطقة من العالم ، وهي الحدود التي يعلن بشأنها عن عزمه في الاضطلاع بمسؤولية خاصة .

ولسوف يذكر بلا ريب في المستقبل أن المجلس انتقائي بشكل غريب . وسيتذكر أكثر من واحد منا بأن النزاع الذي ما فتئنا نناقشه لأشهر عدة قد جرى في جزء من العالم كان وسيستمر فيه أكثر من صراع له صلة وثيقة بواقع أن البعض على قناعة بأن لا وجود للحدود ، أو أنها حدود متحركة ، أو قابلة للتعديل . فلا تُذْكَرُ الخرائط القديمة دوما ، هذه الخرائط التي تظهر بجلاء رقعة ذلك الكيان - الذي لا يرغب البعض في تذكره - الذي يسمى فلسطين . ولا نود دائما أن نتذكر بأن مجلس الامن قد اضطلع بمسؤوليات محددة فيما يتعلق بهذه الحدود الدولية التي تعين مساحة دولة اسرائيل والجمهورية اللبنانية .

لقد أتيت فقط على ذكر مثالين - وكما نعلم جميعا ، هناك أمثلة أخرى - لحالتين كان على مجلس الامن أن يشير اليهما ، لياقة ، وهذا أقل ما يقال ، وفيما

يؤكد كما في الفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس بلا ريب ، عزمه على "ضمان حرمة" الحدود المذكورة في النص . ومشروع القرار هذا ، والذي بعد كل هذا العناء ، ولد في الاول من نيسان/ابريل ، قد أظهر على الاقل وجود رغبة أو عزيمة لضمان احترام الحدود الدولية الاخرى التي تظهر أيضا في خرائط المنطقة .

إن النص المعروض أمامنا يشتمل على أمثلة أخرى تدل على الانتقائية . من هذه الامثلة ما نجده في جزء من مشروع القرار الذي يتناول ، فيما يتعلق بالعراق ، تدمير أو إزالة أسلحة التدمير الشامل .

وبروح الاول من نيسان/ابريل ، فإن صائغي مشروع القرار يسدلون ستار هذا الفصل من مشروع القرار الطويل هذا بفقرة - الفقرة ١٤ - تنص على قيام العراق باتخاذ إجراءات تتسق والفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ ، وتتصف بكونها "غير مشروطة" . وان هذا النص - المنبثق في الاول من نيسان/ابريل يهدف للدلالة على أن هذه الاجراءات التي سيعتمدها العراق دون شروط تشكل خطوة على طريق اقامة منطقة في الشرق الاوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وكافة الصواريخ التي تحمل هذه الاسلحة ، وبذلك يتحقق ضمان حظر شامل على الاسلحة الكيميائية .

سيظهر لنا التاريخ - أية نكتة كان كل هذا ، وسيظهر لنا التاريخ ما هو استعداد مجلس الامن فعلا في ضمان أن ما هو ، في نظرنا ، هدف مشروع - أي حظر وإزالة هذا النوع من الاسلحة - لا يستخدم على نحو انتقائي لكي يغرض من طرف واحد على دولة واحدة ، بينما يعلم الجمع أن في المنطقة عينها ثمة دولة لا حدود لها ، أو أنها ذات حدود متنقلة ، وهي تملك ، وتنتج ، وتصنع وتطور وتجري الابحاث حول هذا النوع من الاسلحة ، وأكثر من ذلك ، عندما نعلم أن هناك دولة استخدمت القوة ضد جيرانها وأبقت على شعب بأكمله - الشعب الفلسطيني - في ربقة الظلم لسنوات طويلة .

إن مشروع القرار المعروض علينا ما زال يرفض الاعتراف بالواقع الكامن خلف تطور النزاع الذي ما فتئنا ننظر فيه منذ آب/أغسطس . كما أنه لا يذكر لحد الآن بشكل

قاطع وجلي ما كان ينبغي على مجلس الامن ، في رأي وفد بلادي ، أن يعلنه منذ وقت مضى - أي ، الوقف النهائي للأعمال القتالية في المنطقة والانسحاب الفوري للقوات الاجنبية ، ولا سيما تلك القوات ، التي ما زالت تحتل جزءا من الاراضي العراقية ، دون أدنى مسوّغ أو حق .

ولا يمكن لنا أن نوافق على أي مفهوم يرى أن هناك احتلالات عسكرية سيئة واحتلالات عسكرية جيدة ، أو بأن لدى البعض الحق أو السلطة الادبية لارسال جنودها أينما يحلو لها ، دون أن تنال ترخيصا بذلك من أي كان ، أو ، علاوة على ذلك ، بأنه يمكن استخدام هذه القوات كأداة ضغط وارهاب وتدخل لكي تحقق غاياتها .

وكان على مجلس الامن أيضا منذ وقت واجب إزالة كافة الجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق ، لان هذه الجزاءات قد قامت على أساس بعض الظروف التي زالت الآن .

لقد تجاهل هذا المجلس باستمرار حقيقة أن العقوبات الاقتصادية كانت قد فرضت بهدف ضمان الامتثال لفقرة واحدة من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) دعت إلى الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الاراضي الكويتية . والآن ، سيتجاهل المجلس فقرة أخرى من منطوق ذلك القرار تدعو إلى التفاوض بين العراق والكويت لحل خلافاتهما . ويحدوني الامل في أن يتوخى صائغو مشاريع القرارات التي تعرض على المجلس في المستقبل الحذر عند صياغة الفقرات الاولى من ديباجتها بعدم الإشارة إلى القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي لا يعدّ في الواقع مقبولا من الناحية العملية في المجلس لاننا ما زلنا نبقي على العقوبات بعد أن تحقق أحد الاهداف المتوخاة منها واننا بصدد صياغة الهدف المنصوص عليه في فقرة أخرى من فقراته . إن ذلك القرار الذي استند إليه المجلس كأساس في إجراءاته ستنتفي الحاجة إليه في الواقع في نفس اللحظة التي يتخذ فيها القرار المؤرخ ١ نيسان/ابريل .

إلا أن مسألة العقوبات من المسائل التي نستطيع من خلالها أيضا أن نرى بوضوح الطريقة الغريبة التي يستخدم فيها المجلس ذاكرته السليمة أو يقرر عدم استخدامها . إن المجلس يحاول أن يتجاهل حقيقة أن استمرار هذه العقوبات ، سواء فرضت حقا أو باطلا ، يلحق ضررا فادحا بالشعب العراقي . وإن مشروع القرار يتجاهل حقيقة يدركها المجلس تماما الا وهي تقرير منظمة الصحة العالمية الذي قدمه إلينا الامين العام في أعقاب البعثة التي قام بها السيد مارتي اهتيساري . ولعلكم تذكرون أن هذا التقرير قد أشار إلى أن المجلس سيطالب باتخاذ إجراءات على الفور . فما الذي فعله المجلس على الفور ؟ لقد تجاهل ما وصفه ذلك التقرير بعبارات مثيرة للغاية . وهو سيبقي عصر هذا اليوم على نظام العقوبات الذي لا يمكن تبريره فحسب بل إنه السبب في المشاكل والمعاناة التي يمر بها الشعب العراقي .

ولكن علاوة على ذلك هناك تجاهل أيضا لحقيقة أن مجلس الامن يتحمل مسؤوليات - وبصفة خاصة مسؤوليات أخلاقية - تجاه الدول التي تعاني من الآثار الضارة الناجمة عن استمرار فرض العقوبات . وسيكون من الصعب للغاية على المجلس أن يغفل

تلك الحقيقة لانه ينظر منذ عدة أيام في رسالة قدمها ممثلو ٢١ دولة عضو ثلاثة منهم أعضاء في هذا المجلس . وهذه الرسالة تذكرنا بأن الإبقاء على العقوبات الاقتصادية يشكل أمرا خطيرا بالنسبة لهذه الدول التي تراعي ، شأنها شأن بقية الدول ، هذه العقوبات . وقد اختتمت هذه الرسالة التي أرسلها إلينا ثلاثة زملاء أعضاء في المجلس و ١٨ دولة من غير الاعضاء بالإشارة إلى أن مجلس الامن ينبغي له أن يجدد اهتمامه بهذه المشاكل بهدف التوصل إلى حلول فورية وناجعة .

لقد حقق هؤلاء الاعضاء الهدف الذي توخوه . فها هو مجلس الامن يجتمع بعد عشرة أيام ليقول للشعب العراقي والدول الاخرى إن العقوبات ستبقى مفروضة وإن آلية معقدة سيتم استخدامها . وإنني ، بكل صراحة ، لم أعد أحاول أن أفهم بوضوح كيف ستعمل هذه الآلية ، هل سيواصل المجلس النظر - مرة كل ٣٠ يوما أو ٦٠ يوما أو ١٢٠ يوما أو بشكل منتظم - في عمل الآلية المعقدة للغاية للعقوبات المختلفة التي ارتأى أنه من المستصوب إنشاؤها .

بيد أننا الآن بصدد مشروع قرار حساس ويستجيب بشكل كاف ليس لمعاناة وآلام الشعب العراقي أو عشرات الدول الاخرى التي تعاني من الآثار الخطيرة المترتبة على مراعاة العقوبات التي فرضها المجلس وإنما لدفع تعويضات للحكومات الوطنية والشركات الاجنبية . وقد تجلى ذلك بوضوح بعد المفاوضات غير المجدية التي أجرتها بلدان عدم الانحياز مع بعض مقدمي مشروع القرار هذا . وهذا يعني أنه لن يكون هناك اعتراف بالالتزام الذي نعتبره مشروعا - وهو ضرورة تعويض الكويت بالكامل عن الخسائر التي تكبدتها نتيجة احتلالها وانتهاك حرمتها .

إن الامر سيتجاوز ذلك ، وسيكون هناك من يستفيد منه . إن الحكومات والشركات لم تذكر ، غير أن حكومة الكويت وشعبه ومؤسساته لن تكون بالتأكيد هي المستفيدة . فإذا كان هذا هو الغرض لما رفض التعديل الذي اقترحته بلدان عدم الانحياز رغم أننا اتفقنا على أن عملية التعويض ينبغي أن تطبق بشأن الدولة التي وقعت ضحية انتهاك القانون الدولي . ويرغب وفدي أن يذكر مع كل الاحترام الواجب لبعض الشركات الاجنبية

انه ليس راغبا بكل صراحة في أن يتخلى حيالها بالكرم والتعاطف اللذين تجاهلهما هذا المجلس تماما عندما يتعلق الامر بشعوب العالم الثالث أو المدنيين الابرياء مثل الشعب العراقي .

ثمة جانب آخر نراه حساسا فيما يتعلق بمسألة التعويض . فحيث أن ميثاق منظمتنا ، الذي يفترض فيه أن يمثل الولاية التي تحدد عمل مجلس الامن ، لا يمنح هذه الهيئة أية صلاحية لكي تقرر أو تحدد البت في مطالب من هذا النوع فمن الممكن أن يزعم أن هيئة ذات سلطة كهذه الهيئة تتمتع بحقوق ومسؤوليات فيما يتعلق بمجالات لم ينص عليها الميثاق . إلا أنني أتساءل ما الذي يمكن أن يزعم في هذه الحالة ، خاصة أن الميثاق ينص صراحة على أن الجهاز القانوني لهذه المنظمة هو محكمة العدل الدولية ، وانه يمنح المحكمة بوضوح وليس مجلس الامن في المادة ٣٦ (د) من النظام الداخلي ، الذي يمثل جزءا من الميثاق كما نعلم جميعا ، مسؤولية معالجة مثل هذه القضايا .

ويلاحظ الاعضاء ، وسيلاحظ المؤرخون في المستقبل ، أنه لم يكن هناك ، في مشروع القرار الطويل بشكل غير اعتيادي ، أي مكان للإشارة ، حتى لمرة واحدة ، إلى محكمة العدل الدولية . وما من شك في أن مقدمي مشروع القرار يعلمون السبب في استحالة ذلك .

لكن المحكمة هيئة من الهيئات الرئيسية في هذه المنظمة . والمحكمة لها صلاحياتها ، والمجلس له صلاحياته ، والجمعية العامة لها صلاحياتها - ولا يوجد في الميثاق ما يعطي مجلس الامن سلطة أن يقرر أو يبتّ في المسائل المتصلة بالتعويض أو دفع التعويضات . وعلاوة على ذلك ، فإن الميثاق لا يمنح المجلس أية سلطة بأي شكل من الاشكال ليقرر ، في حالة النزاعات أو الاختلافات ، ما هي مجالات اختصاص هيئات المنظمة . لقد أسند الميثاق هذه المهمة إلى الجمعية العامة . وبالتالي ، إذا رغب المرء في إعادة تفسير السلطات المتصلة بكل هيئة من الهيئات الرئيسية للمنظمة ، فإنني أعتقد أنه لا يمكن بأي شكل من الاشكال أن يستنتج المرء ، ولا يمكن أن يسمح لاحد بأن يعتقد ، بأنه بإمكانه عن طريق استعمال ، أو إساءة استعمال ، سلطات المجلس أن يغتصب مكان الجمعية العامة ، التي تمثل الهيئة الجماعية لجميع أعضاء منظمتنا .

إن الوقت متأخر ؛ وكما هي العادة بدأ مجلس الامن جلسته بالدقة في مواعيده التي تستحق الذكر في الكتاب الذي تكلم عنه زميلنا الموقر من زائير ؛ وأسباب عدم دقة مواعيده ليست دائما واضحة أو معروفة . ولكن مع مراعاة أن الوقت متأخر حقا ، فإن وفد بلادي لن يواصل التعليق على النص الغريب المعروض علينا وسيختتم مؤكدا للمجلس ببساطة أننا سنرفضه طبعا وسنصوت ضده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل كوبا علي الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذ نواصل مناقشاتنا عصر اليوم ، متجاوزين فترة الغداء - ومستغنين عن غدائنا كما يتناسب مع شهر رمضان - أود أن أبدأ بالإعراب عن تهانينا الحارة لكم ، سيدي الرئيس ،

على توليكم رئاسة المجلس خلال الشهر الحالي . لقد كان لنا شرف العمل معا كزملاء في مهام سابقة ، ويسعدني سعادة كبيرة أن تتاح لي هذه الفرصة للعمل معكم مرة أخرى ، خاصة بصفتكم الحالية .

وأود أيضا أن أهنئ صديقي وزميلي العزيز السفير بيتر هوهنفلنر على رئاسته لأعمال المجلس ببراعة متميزة للغاية خلال شهر آذار/مارس .

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب من خلالكم ، سيدي الرئيس ، عن ترحيبنا الحار بزميلنا الجديد السفير جان جاك بيشيو ، ممثل كوت ديفوار ، الذي انضم إلى المجلس في وقت مثير للغاية فعلا . وكنت أعتبر سلفه الموقر من بين أصدقائي ، وآمل أن أحظى بنفس الشرف معه في الأيام والأسابيع القادمة .

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22430 يعالج مسائل لم يطلب من مجلس الأمن من قبل أن ينظر فيها . وقد أكد لنا أصحاب المشروع ، على المستوى الثنائي وخلال المشاورات غير الرسمية ، أنهم وضعوا مختلف عناصر هذا القرار مدركين إدراكا تاما بأن المجتمع الدولي يعالج حالة فريدة من نوعها لم يسبق لها مثيل منذ إنشاء الأمم المتحدة ؛ وأملنا ألا يكون لها مثيل في المستقبل . وقد طلب إلينا أن ننظر في هذا القرار في ضوء هذا الوضع الفريد .

لقد كان موقف الهند طوال الأزمة ، كما أتيحت لي الفرصة أن أذكر لدى التصويت على القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، قائما على اعتبارين أساسيين : تحرير الكويت بأسرع وقت ممكن والتقليل إلى أدنى قدر ممكن من الخسائر في الأرواح والمعاناة البشرية في جميع البلدان المعنية مباشرة بهذه الأزمة . وقد تحقق الهدف الأول ، مما بعث على الارتياح والفرحة لدى الهند ، حكومة وشعبا . إن صداقة الهند مع الكويت وعلاقات النفع المتبادل معها لها تاريخ طويل . لقد أسهم أبناء الهند في رخاء الكويت واستفادوا من سخائها . كما أنهم شاطروا أعباء الكويت وآلامها .

والآن فإن الكويت المحررة ، بالرغم من الخراب الناجم عن الاحتلال العراقي والحرب ، تعيد بشجاعة بناء هياكلها ومؤسساتها الوطنية المنهارة . ويشير وكيل الأمين العام مارتي اهتساري في تقريره عقب زيارته إلى الكويت ، الوثيقة S/22409 ،

إلى أنه شهد "بعث أمة" . (S/22409 ، الفقرة (٤) . إننا نشيد بعزيمة الكويت والنتائج التي تحققت بالفعل ، كما جاء في تقرير السيد اهتساري ، في وضع الأسس خلال أسابيع قليلة لانتعاشها الاقتصادي وعودة نموها . ونتمنى للكويت النجاح الكامل في مهامها الجبارة لإعادة الإعمار والبناء .

وفيما يتعلق بالاعتبار الثاني ، أي التقليل إلى أدنى قدر ممكن من الخسائر في الأرواح والمعاناة ، سواء في العراق أو في الكويت ، فليس لدينا كل الحقائق . ولكن يبدو أن تقريري السيد اهتساري عن زيارته للعراق والكويت يقدمان دليلا قاطعا إلى حد كبير يساند الرأي القائل بانتشار الخسائر والمعاناة والدمار على نطاق واسع للغاية وبصورة عشوائية .

وقد ظل وفد بلادي منذ وقف الأعمال العدائية المسلحة مهتما برفع الحظر عن مواد الحاجيات الإنسانية لشعبي العراق والكويت . وكما هو معروف لأعضاء المجلس ، وفي الحقيقة للآخرين ، اتخذ وفد بلادي زمام المبادرة التي شاركنا فيها زملاؤنا أعضاء عدم الانحياز ، لإعداد مشروع قرار يرفع المجلس بموجبه الحظر عن توريد المواد الغذائية والحاجيات الأساسية بالنسبة للبلدين . وبفضل جهود وفود بلدان عدم الانحياز قرر المجلس اتباع إجراء مبسط لتلبية هذه الاحتياجات الإنسانية .

لقد ذكر السيد اهتساري ، وكيل الامين العام في تقريره بشأن الكويت ، أنها بفضل جهودها الهائلة لم تعد بحاجة إلى مساعدة إنسانية بالمعنى التقليدي . لكن شعب العراق ، الذي دُفع إلى الوراء إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية ، على حد قول السيد اهتساري ، يستحق الرعاية العاجلة . ولا أشير هنا إلى الامدادات العسكرية . وإنما أعني الامدادات التي تمكن شعب العراق من أن يواصل حياته ويخلف وراءه الكابوس الذي عاشه .

وأقل ما يمكن للمجلس عمله ، بل ينبغي للمجلس عمله ، هو أن يرفع رسميا الجزاءات المفروضة على إمداد جميع السلع الواردة في تقرير اهتساري . وليس من الضروري ، في رأينا ، الإصرار بعد الآن حتى على الإجراءات المبسطة الخاصة بالإخطار وعدم الاعتراض . وفي هذا الصدد ، ومع أن الفقرات المعنية في مشروع القرار قد حسنت بعض الشيء نتيجة لجهود وفد بلادي وبعض الوفود الاخرى ، ما زال هناك الكثير الذي يمكن ، بل ينبغي ، القيام به . وسيواصل وفد بلادي في الاسابيع المقبلة الإصرار على هذه النقطة .

ولكن ، كما قيل من قبل ، فإن الانسان لا يعيش بالخبز فقط . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير إلى الفقرة ١٩ من منطوق مشروع القرار . إن وفد بلادي يتوقع من الامين العام ، عند مراعاته لمتطلبات شعب العراق ، أن يضع في اعتباره أيضا متطلبات البلد لكي يبدأ إنعاش اقتصاده المحطّم . وهذا سيمكن شعب العراق من العمل من أجل حياة كريمة ، والتطلع الى مثل هذه الحياة ، والإسهام في قدرة العراق على مواجهة التزاماتها المقبلة .

ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا بأن جميع الجزاءات غير العسكرية ضد العراق ينبغي أن ترفع أيضا بمجرد قيام العراق بإبلاغ قبوله لهذا القرار . وفيما يتعلق بالجزاءات العسكرية ، يسرنا أن مقدمي مشروع القرار أضافوا عنصرا للاستعراض ، كانت النسخة السابقة من مشروع القرار تخلو منه .

والآن وبعد أن خلفنا الحرب وراء ظهورنا ، فإن مجلس الامن مطالب بوضع اطار واتخاذ تدابير تؤدي ، وفقا لما قصده مقدمو مشروع القرار ، إلى ارساء سلام واستقرار

دائمين في الشرق الاوسط . ومن نافلة القول أن الهند تؤيد تأييدا حارا هدف التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في هذه المنطقة من العالم التي مزقتها الصراعات والاضطرابات كثيرا . ووفد بلادي ليس على اقتناع بأن تنفيذ أحكام مشروع القرار سيهيئ ، في حد ذاته ، الظروف الضرورية أو المناخ اللازم لحل النزاعات والتناقضات الاساسية في المنطقة . ونرى أن هناك قوة في الحكمة التقليدية القائلة بأن المنطقة لن تنعم بسلام واستقرار دائمين حتى تحل مجموعة المسائل المعقدة التي تفرّق بين العرب والاسرائيليين ، والفلسطينيين والاسرائيليين ، وذلك بطريقة عادلة ومرضية لجميع الأطراف . ويرى وفد بلادي أن النظر في هذه المسائل يجب ألا يتأخر بعد الان .

وما برحت الهند ترى أن المبادرات أو الترتيبات الاقليمية من أجل السلام والاستقرار تستحق كل تشجيع ، شريطة التوصل إليها عن طريق الارادة الحرة السيادية لبلدان المنطقة ، كجزء من جهد تعاوني حقيقي . فمثل هذه الترتيبات لا يمكن فرضها بضغط خارجي ، كما لا يمكن أن تكون دائمة إذا كانت ذات طبيعة تمييزية متخذة في إطار شامل . كما انه من غير المشروع أيضا وضع تلك الترتيبات بموجب الاحكام الإلزامية للفصل السابع من الميثاق . وكما قيل بالفعل ، فإن تلك الترتيبات ينبغي أن تكون نتيجة مفاوضات قائمة على ممارسة الإرادة السيادية الحرة لبلدان المنطقة . ويمكن للمجتمع الدولي ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، أن يشجع وأن يعترف ، وأن يتخذ ، بناء على طلب البلدان المعنية ، الإجراءات الواجبة لإضفاء طابع الشرعية عليها .

وفيما يتصل بأحكام مشروع القرار المتعلقة بالحدود الدولية ، فقد درسها وفد بلادي بعناية ودقة تامتين . ومن نافلة القول أن وفد بلادي لن يؤيد على الإطلاق أي قرار يفرض به المجلس بطريقة عشوائية خط حدود بين بلدين . ان الحدود مسألة حساسة للغاية ويجب أن تحسمها البلدان بحرية في ممارستها لسيادتها . وأي سبيل آخر لن يؤدي إلا إلى تمهيد الطريق لمشاكل محتملة في المستقبل . وفي هذه الحالة بذاتها نجد أن الحدود بين العراق والكويت مسألة وافقت عليها أعلى السلطات في البلدين المعنيين بصفتهما دولتين كاملتي السيادة والاستقلال . وعلاوة على ذلك ، فإنهما حرصا

على تسجيل اتفاقهما مع الامم المتحدة . وبالتالي ، فإن المجلس لا يقحم نفسه في وضع أي حدود جديدة بين العراق والكويت . إن ما يقوم به هو الاعتراف بأن تلك الحدود التي وافق عليها البلدان في ممارسة لسيادتيهما الكاملتين ، قائمة ، ودعوتهما إلى احترام حرمتها .

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار ، تفهم الهند أنها لا تخوّل أي بلد سلطة اتخاذ إجراء من جانب واحد بموجب أي قرار من القرارات السابقة التي أصدرها مجلس الامن . وإنما شرح لنا مقدمو مشروع القرار أنه في حالة حدوث أي تهديد أو انتهاك حقيقي للحدود في المستقبل فإن مجلس الامن سيجتمع ليتخذ ، عند الضرورة ، جميع التدابير اللازمة وفقا للميثاق .

خلال الشهور الثمانية الماضية ، اتخذ المجلس العديد من القرارات بموجب الفصل السابع من الميثاق ليعالج حالة طارئة ذات طابع غير عادي . وكانت بعض القرارات أساسية أكثر من غيرها فيما يتعلق بطابعها التاريخي ومن حيث أنها تضع سابقة . ومن الواضح أن القرارين ٦٧٨ (١٩٩٠) و ٦٨٦ (١٩٩١) يدخلان ضمن هذه الفئة . وبالإضافة إلى هذا ، فإن القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، الذي امتنع وفد بلادي عن التصويت عليه ، شابه عيب خطير لانه لم ينص على حد معيّن لإقامة وقف اطلاق نار دائم . إن وفد بلادي ينادي دائما بأن اقامة وقف اطلاق نار رسمي يجب الا تتوقف على تنفيذ شروط غير محددة فيما يتعلق بالتنفيذ الزمني . وفي الحقيقة ، فإننا علقنا ، على الدوام أهمية كبرى على إعلان وقف اطلاق نار رسمي محدد ، وطالبنا بذلك ، حتى يمكن لشعب العراق - شأنه شأن المجتمع الدولي بأسره - أن يحيا حياة طبيعية ويقيم علاقات بينه وبين الدول الاخرى . ولذلك فإننا نرحب بأن وقف إطلاق النار الرسمي سيصبح ساري المفعول بمجرد إخطار العراق رسميا الامين العام ومجلس الامن بقبوله لاحكام مشروع القرار . وهذا تحسن ملحوظ بشأن القرار ٦٨٦ (١٩٩١) .

وقد اكد وفد بلادي منذ البداية أنه ينبغي للامم المتحدة والامين العام أن يكون لهما دور في الوضع فيما بعد الازمة في المنطقة . ونحن نلاحظ ، مع الترحيب ، بمطالبة الامم المتحدة ، ولو متأخرا ، بإيفاد وحدة مراقبين لرصد الحدود بين العراق

والكويت . وقد كنا نفضل أن تكون هناك فرقة تابعة للأمم المتحدة أيضا توزع بين القوات العراقية وقوات البلدان المتعاونة مع حكومة الكويت بموجب القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) . ومع هذا ، نلاحظ أن تلك البلدان تنتوي سحب قواتها بمجرد وزع وحدة مراقبي الأمم المتحدة على طول الحدود العراقية الكويتية .

لقد أجرى وفد بلادي مشاورات مطولة مع مقدمي مشروع القرار ، سواء على المستوى الثنائي أو مع زملائنا من بلدان عدم الانحياز . وتمكنا من إقناع مقدمي مشروع القرار بقبول بعض أفكارنا التي أدرجت في النص الاخير . وموقف وفد بلادي فيما يتعلق بمشروع القرار ستحكمه هذه الاعتبارات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد بيشيو (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أعبر لكم عن مدى تأثري بالمودة التي أبديتموها تجاهي منذ أن أصبحت عضوا في المجلس .

كما أود أن أشكركم ، سيدي ، وأن أشكر جميع السفراء الذين رحبوا بي . وإنني على استعداد لتقديم إسهامي المتواضع في عمل هذه الهيئة الموقرة وللتعاون الودي والصريح مع جميع الوفود الحاضرة هنا .

اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم اليكم بتهانئ وفدي للطريقة الكفؤة التي تديرون بها أعمالنا ولنهنئ أيضا سلفكم ، سفير النمسا ، على النتائج الباهرة التي أحرزها مجلسنا تحت رئاسته في الشهر الماضي .

تشعر حكومتي بالامتنان إذ ترى الكويت وقد استعادت حقوقها وسيادتها وسلامتها الإقليمية . وتود حكومتي ، من خلالي ، أن تعرب للكويت شعبا وحكومة عن أفضل تمنياتنا الصادقة بالرخاء والسلام .

إن السلم بالنسبة لكوت ديفوار هو بمثابة الدين . وبالتالي فإننا نؤيد دون تحفظ جميع المبادرات التي تؤدي الى إقرار السلم العادل والدائم في منطقة الخليج .

لقد كان أمل كوت ديفوار طوال هذه الأزمة أن الحرب لن تندلع . ولكننا للأسف اضطررنا الى شن الحرب .

لقد كان على المجلس أن يكفل سيادة القانون . وبقي على المجلس الآن أن يكفل سيادة السلم في المنطقة بأكملها .

إن مشروع القرار المعروض علينا يحتوي على عناصر إيجابية نعتقد أنها تؤدي الى بلوغ هذه الاهداف .

ولكل هذه الأسباب ، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار الذي يرسي إطار التسوية النهائية لهذه الأزمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل كوت ديفوار على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

بما أنه لا يوجد عضو آخر من أعضاء المجلس يرغب في التكلم في هذه المرحلة ، فسأعتبر أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المطروح أمامنا ، والوارد في الوثيقة S/22430 .

لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند

المعارضون : كوبا

الممتنعون : اكوادور ، اليمن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : فيما يلي نتيجة التصويت : ١٢ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد ، مع امتناع عضوين عن التصويت . وبهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بوصفه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم ، سيدي ، على تقلدكم الرئاسة وأن أتقدم لكم بأطيب تمنياتنا وأن أشكر سلفكم بحرارة على عمله الممتاز أثناء الشهر الماضي .

كما أود أن أرحب في المجلس بالسفير جان جاك بيشيو ممثل كوت ديفوار الذي انضم الينا اليوم هنا في أول جلسة رسمية يحضرها .

لقد انتهى المجلس للتو من البت في واحد من أهم الاقتراحات التي طرحت عليه . وهذا القرار فريد من نوعه وتاريخي . إنه يحقق أمل البشرية في جعل الامم المتحدة أداة السلم والاستقرار . والنص المعروض على المجلس نص شامل . وهو يتميز بمنطقيته

وتماسكه . ويسعى الى حسم المشاكل الاساسية التي أدت الى نشوب أزمة الخليج ، ويوضح لنا ما يتعين القيام به للخروج من هذا المأزق . والقرار يضع الاساس لوقف إطلاق النار الدائم الذي ترغب فيه كل الاطراف وانسحاب قوات التحالف من الاراضي العراقية . وهو يعتمد اعتمادا كبيرا على الامين العام وعلى الامم المتحدة في تنفيذه في تفصيل لم يسبق له مثيل لدور الامم المتحدة في الحفاظ على السلم وصنع السلام ، ويرسي الحوافز الواضحة للتنفيذ السريع والتبادلات التي من شانها أن تؤدي الى التطبيع وعدم التناحر في الخليج وتعززهما .

وما أن يقبل العراق أحكام القرار ، سيصبح وقف إطلاق النار الرسمي ساري المفعول ، وما أن يفي العراق بأحكام القرار ، سيتم تعديل نظام الجزاءات ، وسيتعزز دور الامين العام في تحقيق عودة العلاقات الطبيعية ، وسيجري سحب قوات التحالف وسيجري البدء بالعمل في آليات تنفيذ القرار .

إن مشاركة الامين العام والامم المتحدة تشكل محور نهجنا . إننا نؤمن بأن هذه المشاركة جوهرية في استعادة السلم مثلما كانت في دحر العدوان . ويشارك الامين العام والامم المتحدة في تعيين الحدود بين العراق والكويت ، وفي وزع المراقبين ، وتنشيط البعثة الخاصة للتأكد من القضاء على أسلحة الدمار الشامل ، وإنشاء نظام التعويض ، وإعادة الممتلكات الكويتية ورصد بيع الاسلحة الى العراق .

هذا محك اختبار للامم المتحدة وتحديد للمصير أيضا . لقد تصرف المجتمع الدولي من خلال الامم المتحدة عندما وضع حدا نهائيا للعدوان واللاشرعية . وعليه الآن أن يعمل على استتباب السلم والامن الدوليين .

إن هذا القرار صارم ، ولكنه منصف . إنه منصف لانه يحدد السبيل الذي يمكن فيه للعراق بالفعل أن يأخذ مكانه من جديد في المجتمع العالمي . ونود أن يتم ذلك في العراق المحمي من التجزئة .

إن الخطوات الإيجابية والمحاولات الرامية للتعويض عن الاضرار سيكون جزاؤها خيرا ، والتجربة المرة للاشهر الثمانية الماضية لن تتكرر . إن الديباجة الطويلة على نحو غير اعتيادي للقرار تحدد الإطار لعمل المجلس ، ونبدأ الآن في وضع حرب

الخليج طي النسيان . إن القرار يركز على أسس استعادة السلم والأمن في المنطقة . ومن أهم هذه الأسس احترام الحدود . يلاحظ المجلس أن العراق والكويت قد وقعا على المحضر المتفق عليه في عام ١٩٦٣ بشأن حدودهما المشتركة . وقد سجلت الكويت هذا الاتفاق مع الأمم المتحدة بموجب المادة ١٠٢ من الميثاق ونشر في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة .

إن العراق لم يحتج قط على هذا الاتفاق ولا على تسجيله في الامم المتحدة . ولكن العراق في آب/أغسطس ١٩٩٠ غزا الكويت واحتلها وحاول ضمها . وقد رفض المجتمع الدولي ، عن طريق هذا المجلس ، إجراءات العراق . وقام المجتمع الدولي عن طريق هذا المجلس بإخراج العراق من الكويت . ومهمتنا الآن ، وفقا لمسؤولياتنا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، تتمثل في إرساء السلم بحيث لا يقوم العراق مرة أخرى بتهديد سيادة الكويت وسلامتها الإقليمية . ولذلك السبب يطلب القرار أن يحترم العراق والكويت حرمة حدودهما الدولية المتفق عليها في عام ١٩٦٣ ، ويطلب إلى الأمين العام أن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لترسيم الحدود بين العراق والكويت ، ويقرر أن يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة .

إن الظروف المطروحة علينا فريدة في تاريخ الامم المتحدة ، وهذا القرار وُضع خصيصا لمواجهة هذه الظروف . وبهذا الإجراء تصرف مجلس الأمن لاستعادة السلم الدولي في حالة انتهكت فيها دولة حدود دولة أخرى وحاولت تدمير وجودها ذاته باستخدام القوة . إن الولايات المتحدة ، بكل تأكيد ، لا تريد ولا تؤيد إسناد دور جديد إلى مجلس الامن كهيئة تقوم بترسيم الحدود الدولية . فالمنازعات على الحدود مسائل ينبغي التفاوض عليها مباشرة بين الدول أو حلها عن طريق وسائل التسوية السلمية الاخرى المتاحة ، على النحو الوارد في الفصل السابع من الميثاق .

ثم إن القرار ينشئ منطقة منزوعة من السلاح ويدعو إلى الوزع الفوري لقوة المراقبة . وهدفه من ذلك ردع التهديدات الموجهة للسلم عن طريق تواجده على طول الحدود بين العراق والكويت . ووزع المراقبين هو أحد الشروط الضرورية حتى لا يترتب على انسحاب قوات التحالف من العراق أية أخطار جديدة .

وتتمثل المشكلة التالية في أسلحة التدمير الشامل - الكيميائية والبيولوجية والنووية - والقذائف التي تقوم بإيصالها . وقد حرصنا حرصا شديدا على توخي الدقة والشمول في هذه الاجزاء من القرار ، في ضوء الظروف الاستثنائية لماضي العراق في استخدام هذه الاسلحة أو التهديد باستخدامها أو تطويرها . وببساطة فإن المنطقة

لا يمكن أن تكون في مأمن إذا ظلت هذه الاسلحة في متناول العراق . لذلك ، فإن المجلس في هذا القرار يقرر إزالتها في العراق . ونحن نرجو الامين العام واللجنة الخاصة أن يضعوا الخطة اللازمة لتدمير أسلحة العراق الكيميائية والبيولوجية وقذائفها التسيارية ، وأن يدمروها .

وينص جزء آخر على التنسيق بين الامين العام واللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية للتصدي لبرنامج العراق السري الواضح في الحصول على الاسلحة النووية . وأكثر من ذلك فإن القرار يطالب العراق بالا يقوم في المستقبل بجهود لتطوير هذه الاسلحة وبإنشاء آلية للرصد الدولي لامتثال العراق لهذه الاحكام .

وأخيرا فإن النص يجعل من الواضح أن هذه المحاولة من جانب المجتمع الدولي للتصدي لهذه المشكلة الفريدة التي فرضها العراق ستجري في سياق إقليمي أوسع .

والمجلس في سبيل اتخاذ خطوات أساسية أخرى في مجال المسؤولية عن الاضرار والتعويضات . القرار ينشئ عملية تسوية يمكن عن طريقها لجميع الذين عانوا من أضرار أو إصابات مباشرة نتيجة للعدوان العراقي غير المشروع أن يطلبوا التعويض ويتلقوه . وهو ينشئ صندوقا لدفع التعويضات عن المطالبات المستقبلة ولجنة لإدارة ذلك الصندوق . وسيقوم الامين العام بدور أساسي في إيجاد هذه العملية وسيتقدم بتوصيات إلى المجلس . وسيمول الصندوق عن طريق إسهام العراق بنسبة معينة من إيرادات النفط ، ونحن بدورنا نقترح أن يقوم الصندوق بدوره بدفع تكاليف إدارة برنامج التعويض وبذلك يتم تمويله ذاتيا . ولما كان الصندوق لا يمكن أن يتسع لمواجهة جميع المطالبات ضد العراق ، فإن هذه الالية ينبغي أن توفر للمجتمع الدولي على الاقل جهة يتم اللجوء إليها ويمولها العراق دون وضع عبء لا يطاق على اقتصاد العراق ، كما يتبين من النية الواضحة للمجلس .

ثم نأتي إلى مسألة الجزاءات . إن القرار ينشئ عملية ديناميه مرنة تربط إزالة الجزاءات بتنفيذ القرار . هذا هو الحافز على التنفيذ الكامل للقرار بأسرع ما يمكن . وفيما يتعلق بالجزاءات المتصلة بالمواد الغذائية والإمدادات من الاحتياجات

المدنية الاساسية فسوف ترفع على الفور ، وذلك رهنا بترتيبات إجرائية معينة . وبمجرد تنفيذ الاحكام المتصلة بأسلحة التدمير الشامل ونظام التعويضات ، فإن الجزاءات المفروضة على صادرات العراق سترفع أيضا . وريثما يتم ذلك ، ومن أجل توفير الموارد المالية لضمان معيشة السكان المدنيين فإن لجنة الجزاءات مفوضة ، عند الضرورة ، بمنح استثناءات فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على الصادرات العراقية . وسيستعرض المجلس الجزاءات المفروضة على صادرات الدول الاخرى إلى العراق كل ستين يوما ، وذلك في ضوء سياسة العراق وتنفيذ هذا القرار وقرارات المجلس السابقة له . وبالطبع ، ستواصل اللجان المختصة والدول المعنية تطبيق نظام الجزاءات ما دام أي جزء من أجزائه قائما . فالمبيعات المتصلة بتطوير الاسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والقذائف محظورة حظرا دائما . وفي الحالة الخاصة بمبيعات الاسلحة التقليدية للعراق طُبِّق أسلوب مختلف . فسيجري مواصلة حظر المبيعات العسكرية للعراق بجميع أنواعها ، وسيضع الامين العام المبادئ التوجيهية للتطبيق لتشجيع تنفيذ القرار . وسيجري استعراض الحظر المفروض على الاسلحة التقليدية كل ١٢٠ يوما بعد صدور هذا القرار وبطريقة منتظمة بعد ذلك في ضوء امتثال العراق لهذا القرار والتقدم العام المحرز صوب الحد من الاسلحة في المنطقة .

وبالإضافة إلى الخطوات الجديدة الاساسية هذه ينص القرار على قيام العراق بمواصلة إعادة الممتلكات الكويتية ، وهو أمر يلتزم به العراق . وهو يرفض أية مطالبات عراقية عن عدم تنفيذ العقود بسبب الازمة التي تسبب فيها العراق نفسه ويؤكد من جديد مسؤولية العراق عن إعادة جميع رعايا الكويت والبلدان الاخرى إلى أوطانهم ومسؤوليته عنهم وذلك بالتعاون مع لجنة الصليب الاحمر الدولية . ونتيجة لقيام العراق باخذ الرهائن وتهديداته العلنية باستخدام الإرهاب في الصراع الاخير بشكل لم يسبق له مثيل ، يقتضي القرار تعهد العراق بعدم القيام في المستقبل بارتكاب أو دعم أي أعمال إرهاب أو منظمات إرهابية . ولدى موافقة العراق على بنود القرار ، سيدخل وقف إطلاق النار الرسمي حيز النفاذ ، الامر الذي سيجعل من الممكن انسحاب قوات

التحالف من العراق . وبعد وزع قوات المراقبة التابعة للامم المتحدة ، ستنسحب قوات التحالف من العراق في أسرع ما يمكن ، وذلك حسبما تقتضيه الاحتياجات والاعتبارات العسكرية . ولدى دخول العمليات التي ينشئها القرار حيز النفاذ ، نحن على استعداد للعمل بالتعاون الوثيق مع الامين العام والاطراف المهتمة الاخرى . وتسهيلا لعمل اللجنة الخاصة ، نعتزم أن نقوم بدور فعال في المجالات التي لدينا فيها ، نحن والاعضاء الآخرين من بين الاعضاء الدائمين الخمسة في هذه الهيئة ، الخبرة اللازمة التي يمكننا أن نضعها تحت تصرفها .

مرة أخرى نفتح اليوم صفحة جديدة في سجل أعمال مجلس الامن . إن هذا القرار الذي يهدف إلى إحلال السلم والامن في المنطقة لم يسبق له مثيل ، لان الظروف التي يتناولها لم تكن لها سابقة في تاريخ الامم المتحدة . لقد ذهبت القوات إلى المعركة بموجب ميثاق الامم المتحدة ، بيد أن الامم المتحدة لم يسبق لها قط أن اتخذت في السابق تدابير تهدف إلى إعادة بناء السلم مثل التدابير الواردة في هذا القرار التاريخي .

إن القرار لا يرد على كل سؤال ، غير أنه يشير إلى الطريق . إن اشتراك العراق اشتراكا نشطا يعتبر جوهريا حتى يتسنى لهذا النهج أن ينجح . ونأمل أن يصمم شعب العراق على طي صفحة الكارثة التي تسبب فيها زعماؤه ، وينضم إلى بقية المجتمع الدولي في إرساء أساس للسلم والامن الدائمين . وهذا يعني التخلي عن السياسات السابقة ، والالتزام الصادق بمبادىء ميثاق الامم المتحدة التي اعترف بها صدام حسين حتى الآن عن طريق انتهاكها أكثر مما اعترف بها عن طريق الالتزام .

وإذا ما أراد شعب العراق أن يعمل معنا في الوقت الذي يعود فيه الاستقرار الى منطقة الخليج وتنحسر فيه التوترات العسكرية فإن بوسع المجتمع الدولي المساعدة في إعادة إعمار العراق والكويت . ومع استمرار العملية التي نبدأها اليوم فإن حكومة بلادي سوف تستغل كل الفرص المتاحة من أجل التقدم غير المعاق في حل المشاكل الاخرى في المنطقة ، بما فيها القضايا العربية الإسرائيلية .

إن حكومة بلادي مصممة على عدم تفويت الفرص المتاحة لنا الآن في الخليج وفي الشرق الاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد روشيرو دي لا سابلبير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن ، وأن أعرب عن مدى تقديري للطريقة التي ترأس بها سلفكم السفير هوهنفلنر عملنا في الشهر الماضي .

وإنني على يقين أن بوسعي أيضا أن أرحب بسفير كوت ديفوار السيد جان جاك بيشيو . ويسعدنا أيما سعادة أن نرحب به ونتمنى له كل النجاح في مهمته .

قبل شهر تقريبا رحبت فرنسا باتخاذ القرار ٦٨٦ (١٩٩١) ، لانه مهّد السبيل أمام وقف اطلاق النار . وعندها أيد وفدي قيام الامم المتحدة فورا بمهمة ترسيخ إنهاء الاعمال القتالية بشكل دائم .

إن القرار الذي اتخذناه قبل لحظات ، وكنا من بين المشاركين في تقديمه ، يستهدف تحقيق تلك الغاية . وهدفه هو إرساء وقف اطلاق نار مناسب بين العراق والكويت وكذلك الدول الاعضاء المتعاونة مع الكويت في تنفيذ القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) . كما أنه يحدد شروط انسحاب قوات الدول المتعاونة مع الكويت من الاراضي العراقية .

غير أنه بالاضافة إلى هدف وقف اطلاق النار الذي سوف يمكن من اتخاذ خطوة حاسمة صوب حل الصراع في الخليج ، يوفر القرار ٦٨٧ (١٩٩٠) أيضا عناصر هامة لا بد أن تسهم في المدى البعيد في إعادة إحلال الامن الإقليمي .

وفي ذلك الصدد فإن عددا من الاحكام يعتبر أساسيا : وأذكر أولا ، ضمان عدم انتهاك الحدود الدولية بين الكويت والعراق ، ووزع وحدة مراقبين تابعة للامم المتحدة . وأود أيضا أن أتطرق إلى تدابير نزع السلاح فيما يتعلق بالعراق ، وبصورة خاصة ، إعادة تأكيد حظر استعمال الغازات الخانقة أو السامة أو الغازات الاخرى وحظر أساليب حرب الاسلحة البكتريولوجية وضرورة تدمير المخزونات الحالية منها .

إن فرنسا ما برحت مصرة على أنه ينبغي النظر إلى الحظر المفروض على حيازة العراق للاسلحة البيولوجية أو الاسلحة الكيميائية وجميع التدابير التقييدية للاسلحة المتعلقة به ، في منظور التدابير الإقليمية المقبولة عالميا لدى المجتمع الدولي . ومع ذلك ، نُقر في ظل الظروف الحالية ، بأن تطبيقها ينبغي أن يكون قاصرا في المستقبل القريب على حالة العراق . ومع ذلك فإن النطاق العالمي والاقليمي لهدفنا قد برز بوضوح في القرار الذي يجسد موقف فرنسا بشأن هذا النقطة الجوهرية .

إن القرار يؤكد من جديد مسؤولية العراق بمقتضى القانون الدولي عن جميع أنواع الخسائر والاضرار الناجمة عن عدوانه على الكويت . فهو ينص في هذا الصدد ، على إنشاء آلية لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات . إن مبدأ التعويضات قد ورد لأول مرة في القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) . وبصورة خاصة ، أعطانا تقرير السيد اهتساري تفاصيل عن الاضرار التي لحقت بالكويت ، وبخاصة الاضرار التي لحقت بالصناعة النفطية فيها . ومن قبيل الإنصاف أن تعوض عن هذه الخسائر بتعويضات مناسبة .

ويتحمل الامين العام والامم المتحدة مسؤولية جسيمة في المجالات الثلاثة التي أشرت إليها - أي الحدود ونزع السلاح والتعويضات . إن الشروط الواردة في هذا الصدد تلبي رغبتنا في أن نرى منظمتنا تلعب دورا هاما في إعادة إحلال السلام في المنطقة .

وفي المستقبل القريب ، ستقتضي حالة الصحة العامة والحالة الغذائية في العراق بذل كل جهد لتمكين سكانه ، في جميع أرجاء القطر ، من العودة إلى ظروف الحياة العادية . ذلك أن فرنسا تشعر بقلق بالغ إزاء محنة السكان المدنيين .

إن عددا من بعثات الامم المتحدة ، وبخاصة البعثة التي ترأسها السيد اهتساري ، قد كشفت عن مدى الحالة المأساوية هناك . ولسوء الطالع أن السكان المدنيين لا يعانون فحسب من الصعوبات المادية الجسيمة التي وصفها وكيل الامين العام ، بل إنهم أيضا ضحايا عنف لا مبرر له في الشمال والجنوب على السواء ، حيث يتعرض السكان المنحدرون من أصل كردي ، مرة أخرى لهجوم مأساوي . ونعتقد أن من واجب مجلس الامن أن يقول شيئا حيال هذه الحالة .

إن الهدف اللازم المتمثل في إحلال السلام الدائم في الخليج لا ينبغي أن ينطوي على تدابير عقابية او انتقامية لا ضرورة لها ضد الشعب العراقي ، فمن قبيل الإجحاف اعتبار ذلك الشعب مسؤولا عن أعمال زعمائه .

لذلك فإن القرار الذي اتخذناه قبل لحظات يرفع بأثر فوري - رهنا بالإخطار - جميع أوجه الحظر الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فيما يتعلق ببيع المواد الغذائية للعراق أو إمداده بها ، وما يتصل بذلك من تحويلات مالية . وفي الوقت نفسه ، يخفف من الشروط التي يجوز للعراق في ظلها استيراد الإمدادات الاساسية .

لذلك فإن القرار ينص أيضا على تمكين العراق ، بموافقة لجنة الجزاءات ، من تصدير بعض السلع الأساسية للحصول على الموارد اللازمة لتمويل شراء الإمدادات الاساسية .

غير أن بلدنا يدرك جيدا أن العودة إلى الاحوال المعيشية الطبيعية في العراق لا تتوقف فقط على رفع الجزاءات . لذلك تناشد فرنسا السلطات العراقية العمل فورا على إنهاء القمع بكافة أشكاله ، والدخول في حوار غير مقيد بشأن احترام الحقوق واضفاء طابع الديمقراطية على الحياة العامة وتحقيق التطلعات المشروعة لجميع قطاعات الشعب العراقي . وفي جملة أمور ، من الجوهري الاعتراف اعترافا كاملا بالمطلب العادل للطائفة الكردية من أجل احترام هويتها داخل دولة العراق .

لقد انقضت الآن ثمانية شهور منذ أن تحمّل المجلس بالتعاون الوثيق مع الامين العام مسؤولياته كاملة فيما يتعلق بالازمة التي نجمت عن غزو العراق للكويت . ولا بد من الإبقاء على الزخم مثلما ينبغي الإبقاء على تصميمنا على الدفاع عن القانون ، وهو تصميم ينبغي أن ينطبق على تسوية الصراعات الاخرى في الشرق الادنى والاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : سيدي الرئيس ، أولا يسعدني أيما سعادة أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن في هذا المنعطف الهام وأن أتمنى لكم النجاح في عملكم . أود أيضا أن أعرب عن شكري الحار لسعادة السيد هوهنفلنر ، سفير النمسا على الطريقة المثلى التي أدار بها عمل مجلس الامن في الشهر الماضي . أود كذلك أن أرحب بالسفير جان جاك بيشيو ، الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الامم المتحدة .

انقضى أكثر من شهر على توقّف الاعمال القتالية في منطقة الخليج . فالمجتمع الدولي ولا سيما بلدان وشعوب المنطقة تتوق توقا عارما لرؤية تنفيذ مبكّر لوقف رسمي لإطلاق النار وانسحاب القوات العسكرية الاجنبية وذلك من أجل خلق ظروف من شانها أن تعيد السلم والامن للمنطقة ، وتضمد جروح الحرب في الكويت والبلدان الاخرى وبناء اقتصادها الوطني .

إن الوفد الصيني ، تمشيا مع موقفه الثابت المتمثل في معارضة الغزو العراقي وتأييد التوصّل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج ، يؤيد مجلس الامن في اعتماده قرارا بوقف رسمي لإطلاق النار . وفي هذا الصدد ، فإن الصين تلتزم بالمبادئ التالية :

أولا ، إننا نؤيد التطبيق المبكّر لوقف رسمي لإطلاق النار ونشر وحدة مراقبين تابعة للامم المتحدة على الحدود بين الكويت والعراق وإنسحاب القوات العسكرية الاجنبية من منطقة الخليج ، وذلك بهدف استعادة السلم والاستقرار في المنطقة .

ثانيا ، حول مسالة الحدود ، دأبت الصين دوما على التمسك بأن البلدان المعنية يجب أن تتوصل الى الاتفاق وتسوّي المسالة من خلال المفاوضات والمشاورات طبقا للقانون الدولي . ولهذا ، فإننا نحترم الاتفاق المتعلق بمسالة الحدود الذي توصلت إليه الكويت والعراق في عام ١٩٦٣ من خلال المفاوضات . وفي رأينا ، فإن المحاضر المتفق عليها ، والتي سُجّلت لدى الامم المتحدة منذ أمد طويل ، تشكّل وثيقة قانونية وسارية المفعول .

ثالثا ، إننا نؤيد تدمير الاسلحة البيولوجية والكيميائية العراقية ، ونرى أن المبدأ المتوازن والشامل ينبغي العمل على تحقيقه في الحد من الاسلحة في منطقة الشرق الاوسط . إننا نؤيد هدف إقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الاوسط .

رابعا ، لقد أنزل الغزو العراقي بالكويت خسائر جسيمة . والضحايا في الكويت والبلدان الاخرى يستحقون تعويضات من العراق . غير انه ، في الممارسة الفعلية ، ينبغي النظر في احتياجات شعب العراق وخصوصا الحاجات الإنسانية ، وقدرة العراق على الدفع واحتياجات إعادة الإعمار الاقتصادية للعراق .

خامسا ، اننا نحبّذ الإلغاء الفوري للقيود المفروضة على الواردات الى العراق من مواد غذائية وسلع أخرى لازمة لاستعادة الحياة العادية للشعب ، ورفع الجزاءات الاقتصادية الاخرى ضد العراق تدريجيا وفي الوقت المناسب وذلك في ضوء تطورات الوضع .

سادسا ، نؤيد الكويت في طلبها من أجل الإفراج الفوري عن جميع سجناء الحرب الكويتيين والمدنيين المحتجزين في العراق وإعادتهم الى وطنهم .

وحيث ، انه في غضون المشاورات بشأن هذا القرار ، فإن عددا من التعديلات المقترحة من جانب البلدان المعنية ، بما فيها الصين ، قد قُبلت ، وبما أن هذا القرار سيحقق وقفا رسميا لإطلاق النار في المنطقة ، فقد صوّتنا لصالحه .

مع ذلك ، لا يسعنا إلا أن نشير الى انه بالرغم من أن القرار المتخذ قد أوضح أن مرابطة وحدة مراقبين تابعة للأمم المتحدة سوف "يُهيئُ الظروف" لانسحاب القوات العسكرية الاجنبية ، إلا انه يقصر عن تحديد جدول زمني واضح لانسحاب القوات العسكرية الاجنبية . وعلاوة على ذلك ، فإن القرار يشمل بعض القيود غير اللازمة بشأن رفع العقوبات الاقتصادية ضد العراق . والشعب العراقي شعب بريء ، ينبغي على مجلس الامن ، في ضوء تطور الوضع ، أن يخفف العقوبات الاقتصادية ويرفعها في أسرع وقت ممكن ، وذلك لتمكين اقتصادات كافة بلدان المنطقة من استعادة وضعها الطبيعي في وقت مبكّر . ونرى أيضا انه فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بتنفيذ القرار فإن على مجلس الامن مسؤولية معالجة هذه القضايا ؛ وليس هناك مجال لاي تفسير آخر .

ليس للصين أية مصلحة ذاتية في منطقة الخليج . نحن نرى أن الهدف العام لترتيبات ما بعد الحرب في منطقة الخليج يجب أن يكون ضمان سلم دائم في المنطقة وتحقيق تعايش سلمي لجميع البلدان هناك . واستنادا الى وجهة النظر هذه ، نرى أن الترتيبات ذات الصلة يجب أن تتم بشكل رئيسي بين البلدان في منطقة الخليج وتمشيا مع مصالح شعوبها ، بينما ينبغي احترام السيادة والسلامة الإقليمية لكافة البلدان في المنطقة وينبغي ألا يحصل أي تدخل في شؤونها الداخلية . ونعتقد أن المبادئ سالفة الذكر يجب أن تراعى مراعاة تامة لدى تنفيذ هذا القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : نود أن نتقدم منكم بالتهنئة ، سيدي ، على تولّيكم رئاسة مجلس الامن ونتمنى لكم كل خير . اننا ندين بالامتنان أيضا لسلفكم ، ممثل النمسا ، السفير هوهنفلنر ، على العمل الممتاز الذي قام به عندما شغل منصب الرئيس في شهر آذار/مارس . هذه التهاني قصيرة ضرورة لان مجلس الامن يجهد الآن لتقصير الوقت الذي يصرف على تقديم التهاني . أرحّب بالممثل الجديد لكوت ديفوار في مجلس الامن ، السفير جان جاك بيشيو ، وأتمنى له النجاح .

انه لامر جدير بالثناء أن مجلس الامن ، في صياغة وثيقة قانونية دولية راسخة في وقت وجيز نسبيا - في شكل قرار اعتمد للتو - وعلى أساس التفاعل الناجح بين الاعضاء الخمسة وسائر أعضاء مجلس الامن ككل ، قد تمكّن من وضع حد فاصل لواحد من أخطر النزاعات الإقليمية مؤخرا والنهوض بعملية تحقيق سلام واستقرار شاملين في منطقة الخليج الفارسي وفي الشرق الاوسط عموما على المدى الطويل .

إن هذا يتطابق مع المصالح الحيوية لشعوب الكويت ، والعراق والبلدان الاخرى في المنطقة ، ويتطابق أيضا مع مهمة تعزيز السلم في أرجاء العالم .

إن أزمة الكويت وعملية إزالتها كان امتحانا قاسيا لصلابة التفكير الجديد ، والنظام الجديد للعلاقات الدولية . وأظن أن بإمكاني القول بشيء من الرضا اليوم بأن المجتمع الدولي ، متمثلا بشخص الامم المتحدة ومجلس الامن ، قد نجح في هذا الامتحان وأظهر أن مسافة طويلة من الطريق قد تم اجتيازها بين الحرب الباردة والنظام الجديد للعلاقات الدولية . لقد برهن مجلس الامن بالممارسة على قدرته على تنفيذ التزامه بموجب ميثاق الامم المتحدة بالمحافظة على السلم والامن الدوليين واستعادتهما .

في القرار الذي تم اتخاذه اليوم رحّب مجلس الامن ، بشيء من الرضا ، باستعادة الكويت لسيادتها ، واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعودة حكومتها الشرعية . لقد تسنى تحقيق هذا الهدف بفضل الإجماع الفريد الذي أظهرته غالبية المجتمع الدولي

(السيد فورونتسوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

في إدانة العدوان والتصميم على وضع حد له داخل الأطر المقبولة عموما لسلطة الأمم المتحدة .

لقد عمل الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، كل ما في وسعه لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالطرق السياسية . لقد سعى لإقناع العراق بالحاجة الى الامتثال لإرادة المجتمع الدولي وبألا يسمح بتصاعد الاقتتال ليمتد الى البلدان المجاورة ؛ ومن ثمّ ، بعد أن فوّت العراق فرصة التسوية السلمية للنزاع ، عملنا على وقف المزيد من الاصابات والدمار . وكان الاتحاد السوفياتي ، سواء أثناء الأزمة أو في أعقابها ، يعمل بهدي من نهجه الأساسي ومغزاه الإنساني . إن الناس يجب أن يجنبوا في نهاية المطاف المعاناة والخسائر التي يدفعونها ثمنا لجرائم وطموحات حكامهم .

ان المتطلبات المنصوص عليها في القرار الذي اتخذ الآن لا ترمي الى إقرار العدالة فحسب بل الى توجيه تحذير جاد الى كل من تسوّل له نفسه اتباع سبيل العدوان والاحتلال والضم الذي ذاق مرارته المجتمع الدولي في الثلاثينات عندما استولى معتدٍ مطلق العنان على الدول الصغيرة المجاورة له الواحدة تلو الاخرى ، وجر العالم الى حرب شاملة أودت بحياة عشرات الملايين من البشر . وفي هذه المناسبة أثبتت الامم المتحدة أنها على مستوى المسؤولية وتصرفت وفقا لميثاقها . الا أن السلم الذي أعيد إقراره بحاجة الى أن يعزز على نحو سليم .

ان القرار الذي اتخذ للتو يرمي أساسا الى تحويل وقف الاعمال العدائية المؤقت الى وقف دائم لإطلاق النار بين العراق والكويت والدول التي تتعاون مع الكويت ، بعد إخطار العراق رسميا بقبوله للقرار . وسيؤدي وزع قوة مراقبين تابعة للامم المتحدة على الحدود الكويتية العراقية الى تهيئة الظروف اللازمة لانسحاب القوات المتعددة الجنسيات من تلك المنطقة . ويعد رسم الحدود بين العراق والكويت بموجب الاتفاق المودع لدى الامم المتحدة عنصرا هاما في هذه العملية . ومن الهام للغاية احترام الحكم القاضي بأن يتولى مهمة ضمان حرمة الحدود بين العراق والكويت مجلس الامن الذي قد يتخذ ، تحقيقا لهذه الغاية ، كل الخطوات اللازمة وفقا لميثاق الامم المتحدة .

ان القرار الذي اتخذناه يمهد السبيل أمام التوصل الى تسوية لما بعد الازمة . وفي هذا الصدد ، فإن أكثر المسائل أهمية هو إقامة مانع فعّال ضد استخدام أسلحة التدمير الشامل في هذه المنطقة . ومن وجهة النظر هذه ، تعد أحكام القرار الداعية الى تدمير العراق للاسلحة الكيميائية والبيولوجية والقذائف الاطول مدى التي تشكل تهديدا مباشرا للدول في المنطقة ، وإخضاع المواقع النووية في العراق لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لتأكيد العراق على التزاماته بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، والجهود الرامية الى انشاء منطقة خالية من كل هذه الاسلحة في الشرق الاوسط ، أمرا ذا أهمية قصوى ، ومما يتسم بالاهمية أيضا انضمام كل بلدان الشرق الاوسط الى معاهدة عدم الانتشار والاتفاقات الدولية التي تحظر الاسلحة

الكيميائية والبيولوجية . وينبغي التفكير جديا في مسألة التخفيض المتوازن لإمدادات الاسلحة التقليدية التي ترد الى هذه المنطقة التي تعج الآن باحدث أنواع هذه الاسلحة . وأول خطوة على هذا السبيل حظر توريد الاسلحة والمعدات العسكرية الى العراق .

وتقع مسؤولية ضمان التوصل الى تسوية لما بعد الازمة في هذه المنطقة على عاتق الامم المتحدة التي ينبغي أن تكون قيما على الامن . وهذا ينبثق منطقيا من دور مجلس الامن في تنظيم الجهود الرامية الى صد العدوان العراقي بصورة جماعية ، ومن قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

ويجب أن تضطلع دول المنطقة بدور أساسي في تحديد بارامترات تسوية ما بعد الازمة . غير أننا يجب ألا نسمح بنشوء تكتلات يمكن أن تؤدي الى ادامة المشاكل والخلافات القديمة وتشجيع ظهور مشاكل وخلافات جديدة . ولا ينبغي أن تستهدف تسوية ما بعد الازمة طرفا واحدا بالذات ، بل ينبغي بالاحرى أن تستهدف النهوض بالتعاون فيما بين جميع الدول المعنية في المنطقة ، وكذلك الدول التي لا تشكل طرفا مباشرا ، وانما تساهم بشكل مباشر في صون السلم والاستقرار هناك . وفي هذا الصدد ، نود أن نشير الى ان العراق ، بوصفه دولة ذات سيادة ، يجب أن يحتل مكانه المشروع في الهيكل الاساسي السياسي والاقتصادي في المنطقة . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن تستند العلاقات بين الدول في المنطقة الى المبادئ الاساسية للقانون الدولي مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة في السيادة والسلامة الاقليمية داخل حدود معترف بها دوليا .

ان اتخاذ هذا القرار يوفر الشروط الضرورية لاستعادة العلاقات الاقتصادية الطبيعية في المنطقة ، وإزالة الآثار المترتبة على الازمة البيئية بشكل عاجل ، والتعويض عن الاضرار التي لحقت بالكويت وشعبها . ويجب ، بصفة خاصة ، تطهير المناطق البحرية التي تلوثت بالنفط ، وإخماد النيران المشتعلة في أكثر من ٥٠٠ بئر نفط في الكويت ، الامر الذي يتطلب جهدا كبيرا .

ونعتقد أن القرار يجسد على نحو سليم الحاجة الى إيجاد حل للمشاكل الإنسانية في العراق والكويت . وسمكن اتخاذه من الشروع فورا في تقديم المواد الغذائية والادوية ، وكذلك السلع والمواد اللازمة لتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان المدنيين . وهذا يشكل أمرا حيويا بالنسبة للشعب العراقي الذي أصبح على حافة المجاعة وكوارث الاوبئة .

وباختصار ، أود أن اؤكد انه بغية تعزيز النجاح الذي أحرزناه يجب علينا أن نبقي على الدرجة العالية من التفاعل الذي تحقق فعلا ، وكذلك التعاون بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة في فترة ما بعد الازمة . فالتطبيع المطرد للمنطقة سيؤثر بشكل إيجابي على المناخ في منطقة الشرق الاوسط برمتها ، وسيساعد على حل النزاع العربي - الاسرائيلي . والاتحاد السوفياتي على استعداد للمساهمة في هذا الصدد من خلال التعاون النشط مع كل الاطراف المعنية .

ان القرار الذي اتخذ يمثل خطوة هامة صوب التوصل الى تسوية دائمة في الخليج الفارسي . والآن وبعد اتخاذه ، ينبغي أن نبدأ العمل المفصل بشأن الامور المتصلة بالجوانب التقنية والآثار المالية المترتبة على تنفيذه . وسيكون على الامين العام للامم المتحدة أن يقوم بدور كبير في إعداد الخطط والتوصيات الضرورية لذلك . ومن جهة أخرى ، لا بد لمجلس الامن أن يضطلع بدور أساسي في الاشراف بشكل مستمر على كامل عملية تنفيذ القرار ، واتخاذ أية خطوات إضافية لازمة لتنفيذ أحكامه .

هذه هي المرة الاولى التي يبدى فيها المجتمع الدولي إرادته الموحدة في وجه دولة غزت دولة أخرى . وقد لا تكون هذه السابقة مثالية في جميع جوانبها ، ولكننا نتعشم أن يصدق اعتقادنا بأنها قد تمنع تكرار وقوع مثل هذه الحالات في المستقبل ، خاصة وان حدوثها ونحن مقبلون على القرن الحادي والعشرين لا ينسجم مع العصر الجديد في السياسة الدولية ، الذي قد يكون ظهوره صعبا ولكنه يتم بصورة تدريجية . واذا ساهمنا جميعا في تعزيز هذه التيارات الجديدة فستنعم البشرية بأمن حقيقي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد أيالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اننا جميعا ، سيدي الرئيس ، ندرك خبراتكم الدبلوماسية العريقة ومهارتكم الادارية وصبركم الطويل ، وكلها مزايا تضمن لنا نجاح عمل المجلس خلال هذا الشهر .

وأود أن أشكر السفير بيتر هوهنفلنر ، الممثل الدائم للنمسا ، على ما أبداه من حنكة ومهارة ودينامية في إدارة أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس . كما أود أن أرحب بالممثل الدائم لكوت ديفوار ، السفير جان - جاك بيشيو الذي انضم الآن الى المجلس .

ويتسم القرار الذي اتخذه المجلس توا بأهمية حيوية لسببين رئيسيين : أولا ، يعلن رسميا نهاية مرحلة الاعمال العدائية في نزاع الخليج ويرمي الى إرساء الاسس دائم وثابت في المنطقة ؛ ثانيا ، لان احكامه تشير الى مسائل ذات خطورة وأهمية تتين يجب بالتالي ان تعبر عن تقدم حقيقي نحو توطيد حكم القانون في العلاقات لية .

وعلينا بالتالي أن نحرص حرصا شديدا على مواصلة السعي الى حسم نزاع الخليج يتمشى تماما مع احكام القانون الدولي المكرّسة في الميثاق . ومما له أهمية بالنسبة لاكوادور التأكيد في القرارين اللذين شاركنا في مناقشتهما بوصفنا في المجلس - القرار ٦٨٦ (١٩٩١) والقرار الذي اعتمده المجلس توا - على بطلان الاراضي بالقوة . وفي هذا الصدد ، تؤكد بلادي على أهمية القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) رخ في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ والقرار ٣٢/٤٢ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/ بر ١٩٨٧ ، اللذين اتخذتهما الجمعية العامة لمنظمتنا بالاجماع ، واللذين أكد لس مبادئهما الاساسية في هذه المسالة بالذات .

ان السلم الدائم لايمكن ان يستند إلا الى العدالة والقانون . ولا يفيد النصر استعادة القانون عند خرقه لا بتغييره . وبغير ذلك سيقوم السلم على أسس هشة فة وقد يؤدي ، كما علّمنا التاريخ في أكثر من مناسبة ، الى غرس بذور نزاعات ة في المستقبل .

وتعتقد اكوادور انه بذلت جهود لضمان بقاء أحكام القرار في نطاق الفصل بع من ميثاق الامم المتحدة . ونحن نرى ان من الضروري إعطاء مشاركة بلدان طقة في الترتيبات الدبلوماسية المؤدية الى اقامة سلم وأمن دوليين دائمين كل ية التي تستحقها .

كما أن من الامور الإيجابية والضرورية اتخاذ التدابير لوضع حد لسباق التسلح لي ومنع العودة الى هذا الاتجاه في جميع انحاء المنطقة . ان وجود قوات حفظ لام تحت إشراف الامم المتحدة سيكون موضع ترحيب أيضا ؛ فمنظمتنا ينبغي ان تكون

حاضرة وينبغي ان تتعاون في استعادة السلم وصيانته . وترى اكوادور أن أية تدابير تعتمد لإقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في المنطقة تستحق تأييدها . ومن المناسب أيضا الإصرار على احترام الاتفاقات الدولية التي تحظر استخدام الغازات الخانقة والسامة والاسلحة البكتريولوجية والتي تسعى الى القضاء التام على الاسلحة الكيميائية والبيولوجية .

إن التدابير المعتمدة في القرار بشأن هذه القضايا تدابير بناءة بقدر كبير وتستجيب لواقع موضوعي في المنطقة .

ومن الواضح ان من حق الكويت أن تعيش بسلام داخل حدودها المقررة شرعيا ، وفقا للقانون . وان المجلس ، باتخاذه موقفا بشأن الحدود الإقليمية بين العراق والكويت ، وبطلبه الى الامين العام ان يضع الترتيبات مع البلدين لرسم الحدود ، متصرفا في نطاق الفصل السابع من الميثاق ، إنما أعطى تفسيرا بأن هذه الحالة هي من الحالات الاستثنائية المتصورة في المادة ٣٦ التي تقضي بأن على مجلس الامن .

"... أن يراعي أيضا أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع - بصفة عامة - أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لاحكام النظام الاساسي لهذه المحكمة" .

إن اكوادور لا تشاطر تفسير الميثاق على هذا النحو .

واذا كان الفصل السابع من الميثاق يأذن باستعمال جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن ، فانه لا يمكن ان يخول المجلس سلطات أكثر من تلك المنصوص عليها في الميثاق ذاته . وأي موقف يتخذه المجلس في هذه المسألة ، التي تعد مسألة حساسة للغاية ، يجب بالقطع الا يخرج عن نطاق القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، وإلا أصبح مصدرا جديدا للصراع .

ولهذه الاسباب ، لو انه كان من الممكن التصويت بشكل منفصل على كل فقرة على حدة من فقرات مشروع القرار المعروض علينا لابدت إكوادور عدم موافقتها على تلك النقاط التي تتناول الحدود بين العراق والكويت .

وتلاحظ اكوادور مع الارتياح تصريح ممثل الولايات المتحدة الذي يفيد بأن هذه الحالة المتعلقة بالحدود بين العراق والكويت لايمكن بأي حال اعتبارها سابقة قابلة للتطبيق : فطابعها الاستثنائي هو سمتها المميزة . وإن اتفاق العديد من الوفود الاخرى مع هذا الرأي يعزز سلامة المبدأ الذي ذكرته اكوادور .

وترى إكوادور انه يجب على المجلس أيضا ان يوافق على رفع الجزاءات التي تضر بالسكان المدنيين في العراق . فالجزاءات التي اعتمدت في اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ، رغم كونها ايجابية وسليمة الهدف ، تتطلب ان يتخذ المجلس اجراء لرفعها ؛ وهذا بالفعل مذكور في تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة S/22409 . وترى حكومة بلادي أيضا أن علينا ان نمضي صوب اتخاذ الإجراء اللازم ، كما هو منصوص عليه في القرار ، حتى يتسنى الانسحاب النهائي لقوات الائتلاف .

وان رغبة اكوادور اكيدة في تعزيز المنظمة العالمية ومجلس الامن في وظائفهما الرئيسية في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، ومن ثم فانها تعتقد ان هذه العملية لايمكن تنفيذها إلا بالامتثال الصارم للمبادئ والقواعد الاساسية ومجالات الاختصاص المنصوص عليها في الميثاق بوصفها الضامن الوحيد للحفاظ على النظام القانوني الدولي بكامل قوته التنفيذية وضمان السلامة الإقليمية للدول وسيادتها وتعايشها السلمي . وهذه الاعتبارات التي لها أهمية عامة كبرى ، تكتسب أهمية أكبر بالنسبة للبلدان الصغيرة التي لا تجد الحماية والملاذ إلا في تمسكها بالقانون .

ولا يمكن ضمان اقامة سلم مستقر الا على اساس القانون والاحترام المتبادل بين الدول . ويجب ان نصل الى اعادة تعريف للامن الجماعي الذي يضم جميع العناصر الإيجابية الجديدة المنبثقة عن قرارات مجلس الامن الاخيرة والتطورات التي حدثت في المجتمع الدولي خلال الاشهر القليلة الماضية - إعادة تعريف تجمع ، علاوة على ذلك ، التجارب المريرة لأزمة الخليج . وعلى الامة العربية ان تضطلع بدور هام في حسم جميع مشاكل المنطقة ، مثلما يتعين علينا جميعا ان نضطلع بدور في مهمة بناء عالم أكثر سلما وعدالة .

ان القرار الذي اتخذناه يتضمن العديد من الاحكام التي ، وان كانت قابلة للتحسين ، تشكل استجابة مناسبة من جانب المجتمع الدولي ومجلس الامن بصفة خاصة ، لازمة الخليج الناجمة عن غزو العراق للكويت وضمه لها وتدميرها . ويرغب بلدي في تسجيل موافقته على تلك الاحكام . إلا انه ، بسبب المخاوف التي أعربت عنها فيما يتعلق بالجزء ألف من منطوق القرار ، المتصل بالحدود بين العراق والكويت ، امتنع بلدي عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اكوادور على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحو لي بأن أبدأ بتهنئتكم . هذه ليست المرة الاولى التي يسرني فيها أن أجلس في محفل تترأسونه ، ولكنني أشهد بأنكم لاتزالون تحظون بنفس مهاراتكم على مرور سنوات أربع . وأود أن أهنئ أيضا سلفكم في المنصب ، وأرحب بحرارة بالفة بسفير كوت ديفوار الذي انضم إلينا في وقت بالغ الاهمية والاثارة .

ان القرار الذي اعتمدناه توا يمثل معلما هاما سواء في الازمة التي بدأت بغزو العراق الوحشي بغير اثارة تبرره للكويت وضمها لها في شهر آب/أغسطس الماضي ، أو في تطور الامم المتحدة الشامل .

لاكثر من خمسة أشهر ، حاول مجلس الامن ، بكل الطرق المتاحة لديه غير استخدام القوة ، تحقيق انسحاب العراق من الكويت . وخلال تلك الفترة رفضت العراق كل نهج دبلوماسي اتخذ نحوها ، وسلبت بشكل منتظم الكويت وأساءت معاملة سكانها ، وقامت طبقا لما ورد بتقرير الامين العام الاخير ، بمحاولة متعمدة لتحطيم ذلك البلد . وكان على التحالف ، وهو يواجه رفض العراق الانسحاب سلميا ، أن يستخدم القوة - وهو مرخص له من جانب المجلس بالقيام بذلك بشكل محدد - لتحرير الكويت واستعادة سيادتها وحكومتها الشرعية . ويشعر بلدي بالفخر بقيامه بنصيبه في تلك القضية العادلة ويحيي شجاعة وحذق كل الذين قاتلوا بشكل فعال لتمكين الكويت من أن تبقى .

إلا أن طرد العراق من الكويت وتحرير الكويت لهما أهمية أكبر وأكثر ايجابية لجميع بلدان العالم ، ولهذه المنظمة أيضا ، من أهمية العديد من النزاعات الاقليمية التي حاولنا معالجتها طوال العقود الاخيرة . وقد كانا دليلا على العزم الواضح الحازم الفعال للمجتمع العالمي على عدم السماح لقانون الغاب بأن يتغلب على حكم القانون . وقد أثبتا أن مجلس الامن قد تمكن ، ليس فقط بتضامن أعضائه الدائمين وإنما أيضا بالاصوات المؤيدة من البلدان التي تمثل جميع مناطق العالم ، من العمل على القضاء على العدوان بالطريقة التي أرادها آباؤه المؤسسون . إن هناك بلدانا

صغيرة كثيرة في كل منطقة من مناطق العالم لديها ما يبرر القلق إزاء دول أخرى مجاورة لها أكبر وأفضل تسليحا . وينبغي لتلك البلدان أن تتمكن من النوم في مضاجعها آمنة بعد هذا الحادث . ولنفكر فقط ، على العكس من ذلك ، كيف كان سيصبح شعورها إذا ما سمحت الامم المتحدة لصدام حسين بجني ثمار عدوانه .

والآن ، وبعد أن إكتمل العمل العسكري لتحرير الكويت ، نواجه مهمة ضمان السلم الاكثر صعوبة - وكما ورد في القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ، استعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة . وكما كانت لمجلس الامن المسؤولية الاساسية عن ردع العدوان ، فإن له أيضا مسؤولية وضع الاسس القوية للمستقبل وضمان ألا نواجه مرة أخرى بتحدٍ كبير وشامل للقانون الدولي . هذا هو هدف القرار ، وهذا هو المقياس الذي ينبغي أن يقاس به .

ان القرار معقد ومفصل ويرمي إلى شمول كل المجال الذي قطعه المجلس عندما اتخذ القرارات السابقة الثلاثة عشر . وهذا النهج الشامل وحده هو الذي ينطوي على الامل في تحقيق توازن بين الحزم والانصاف ، وهو أمر ضروري إذا ما أريد إقامة سلام واستقرار دائمين . وإنني لا أعتزم التعليق على جميع جوانبه ، وانما أود أن أركز على ثلاثة مجالات حاسمة .

أولا ، هناك مسالة الحدود بين العراق والكويت والامن المستقبل لذلك البلد الصغير ، الذي سيظل دائما وحتما يعيش متاخما لجاره الاكبر والاقوى . إن القرار لا يحاول تسوية الحدود بين هذين البلدين ؛ وانما قام بهذا فعلا اتفاق عام ١٩٦٣ بينهما ، الذي سجل لدى الامم المتحدة . إلا أن عدم وضع تلك الحدود وعزم العراق على إثارة دعاوى اقليمية لا تتمشى مع اتفاق عام ١٩٦٣ إنما يمثلان جذور ذلك النزاع ويجب علاجهما . ان وضع الحدود بسرعة ، ووضع وحدة تابعة للامم المتحدة لمراقبة نزع سلاح منطقة على طول الحدود ، وتقديم مجلس الامن ضمانا بالتصرف إذا ما انتهكت مرة أخرى كل هذا يعد صفقة متكاملة بعناية ترمي إلى ضمان عدم تكرار الاحداث التي وقعت في شهر آب/أغسطس الماضي . ان حكومة بلادي تدرك تماما الحساسية الكبرى التي يشعر بها العديد من أعضاء المنظمة إزاء مسالة تعريف الحدود . وليست لدينا رغبة أو نية لاسقاط المبدأ الذي يقضي بأن الامر يرجع إلى أطراف الموضوع للتفاوض والوصول

إلى اتفاق ، كما كان الحال في هذه القضية في عام ١٩٣٣ وعام ١٩٦٣ ، لكن ، بطبيعة الحال ، على مجلس الأمن واجب الاستجابة عندما تنشب نزاعات بشأن الحدود تهدد السلم والأمن الدوليين .

المسألة الهامة الثانية التي أود ذكرها هي مسألة تحديد الاسلحة ، وعلى وجه الخصوص ، القضاء على الاسلحة العراقية ذات الدمار الشامل ، والقذائف التي يمكن استخدامها لنقلها . ان القرار يتضمن أحكاما شديدة للقضاء على الاسلحة العراقية الكيميائية والبيولوجية والقذائف ، ولضمان احباط وعدم تكرار محاولات العراق للتحلل من التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وتطوير برنامج للاسلحة النووية . ومن الصواب تماما القيام بهذا . لأن العراق وحدها في المنطقة لم تطور فقط العديد من هذه الاسلحة المهلكة ، وإنما استخدمتها فعلا سواء ضد دولة مجاورة أو ضد سكانها هي نفسها ، وجعلت التهديد باستخدامها اسلوبا معتادا لدبلوماسيتها ، كما أنها حاولت أن تقهر جيرانها وأن تستخدم العنف معهم . وهذا يجب ايقافه إذا ما كان للسلام والأمن أن يحلا في المنطقة . ومن قبيل النكات السخيفة القول بأن العراق تحتاج إلى هذه الاسلحة من أجل أمنها ودفاعها . إن العمل ضد أسلحة العراق ذات الدمار الشامل يجب ألا يكون نهاية المطاف أو عملية تجري مرة واحدة ، ولهذا فإن القرار يضع هذا العمل بوضوح في اطار أوسع للعمل صوب إقامة منطقة شاملة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، بل صوب عمل أوسع نطاقا - على سبيل المثال ، تجريم الاسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم . واذا ما أعطى مثال العراق الدفعة التي نريد أن نراها لتلك المفاوضات الأوسع نطاقا ، فربما قد يجيئ بعض الخير من الشر الذي سببه صدام حسين .

وتنطبق اعتبارات مماثلة أيضا على الإبقاء على حظر أسلحة صارم بشأن أسلحة أخرى . ان إفراط إنفاق العراق في السنوات الأخيرة ، المرتبط بالسياسات العدوانية لحاكمها ، هو الذي زعزع الأمن في منطقة الخليج . ويحدونا أمل أن توجه المبادئ التوجيهية للحظر ، التي طُلِب من الأمين العام أن يضعها ، انتباها خاصا إلى أنشطة البلدان المشاركة في شراء معدات عسكرية لصالح العراق .

ثم هناك ، ثالثا ، مسألة التعويض عن الدمار المروع الذي ألحق بالكويت وبكثيرين آخرين بفعل القوات المسلحة العراقية وقيادتها . وبعيدا عن أي شكل من أشكال التشدد ، فإنه بالتأكيد ، من غير المقبول تجاهل أو نسيان الحاجة للتعويض . ان ما تقدر قيمته بملايين الدولارات من موارد الكويت الطبيعية التي لا يمكن تعويضها تدمر كل يوم ، لقد حُطم اقتصاد الكويت وبنيتها الاساسية باستهتار ، وألحق دمار بيئي مروع بمنطقة الخليج كلها وأصيب ، العديد من الشركات والافراد بخسائر فادحة . ومن ناحية أخرى ، من غير المعقول على الاطلاق تعجيز العراق واقتصادها بعبء دفع قيمة هذا الدمار ، وهو أمر في الحقيقة لا تستطيع أن تفعله ، فالقرار يسعى إلى اتخاذ طريق وسط بين الحالتين بوضع حكم مالي خاص للوفاء بالدعاوى من جزء محدد من عائدات العراق المستقبلة من البترول . ومن الاهمية بمكان أن نتذكر أن ما يُعْجِز الاقتصاد العراقي بالفعل هو عبء النفقات العسكرية غير المعقول الذي وضعه صدام حسين على كاهلها - إذ أن ٣٨ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للعراق في عام ١٩٨٨ خصص للنفقات العسكرية . وهذا بالفعل رقم يبعث على التفكير . ان دفع نفقات حربين مدمرتين هو الذي جعل الاقتصاد العراقي يجثو على ركبتيه . وليس هناك ما يبرر على الاطلاق عدم تمكن العراق - بمجرد تخلصها من عبء النفقات العسكرية الرهيب وبما تنعم به من ثاني أكبر احتياطي نفط غير مستخدم في العالم - من ضمان قدر معقول من التنمية الاقتصادية والرفاه لشعبها والوفاء بدعاوى التعويض .

أمام العراق الآن اختيار واضح . إن بوسعه ، بقبوله هذا القرار وتنفيذه على نحو سريع ونزيه ، أن ينسى أخطاء وجرائم الماضي القريب ؛ أو أن يديم المعاناة والضرر لفترة أخرى الى درجة لا يمكن احتمالها . واذا اختار حكّام العراق الاختيار الثاني ، فإنهم سيوضحون من جديد أنهم يضعون طموحاتهم الشخصية وولعهم بالسيطرة في الداخل والخارج فوق رفاه شعبهم . وسيكون ذلك مأساة أخرى في السلسلة الطويلة من هذه المآسي .

تعتقد حكومة بلادي أنه من المستحيل بالنسبة للعراق أن ينضم الى مجموعة الأمم المتحضرة ما دام صدام حسين متقلدا زمام السلطة . وما من شيء يوضح هذه النقطة أفضل من القمع الوحشي الذي يحصل الآن ضد جميع الأفراد ، من الأكراد وغيرهم ، الذين يريدون أن يكون الوضع مختلفا في العراق وأن يتخلصوا من الاستبداد الذي ساد في الأعوام الأخيرة . ويتعين على هذا المجلس الآن أن يجد على وجه العجالة الاستجابة الملائمة للمأساة الإنسانية التي تظهر في جبال شمالي العراق وعلى طول الحدود التركية . لقد كان اختلافنا ولا يزال مع صدام حسين وعملائه ، وليس مع شعب العراق . ولقد أجرينا مؤخرا اتصالات مع كثيرين من أفراد المعارضة العراقية من السنّة والشيعة والعرب والأكراد . وقد أثّرت فينا رغبتهم في التعاون معا لإرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في العراق ، وكذلك الحفاظ على سلامته الاقليمية وسيادته . ونشاطرهم هذه الأهداف . فنحن بدورنا يسعدنا أن نرى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في العراق بأسره داخل حدوده الحالية ومتحررا من الاستبداد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعترف أنني كنت قد اقترحت في الشهر الماضي إلغاء التهانئ المعتادة . بيد أنه لا يفوتني في شهر نيسان/ابريل الجديد هذا أن أهنئ زميلي وصديقي السفير بول نوتردام على توليه الرئاسة وأن أرحب أيما ترحيب بسفير كوت ديفوار في مجلس الأمن . ولا بد لي كذلك

أن أشكر جميع الذين تفضلوا بتوجيه كلمات رقيقة للرئاسة النمساوية للمجلس في شهر آذار/مارس . لقد كان شهرا صعبا وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على تعاونهم الرائع .

لقد اتخذ مجلس الامن اليوم خطوة كبيرة أخرى ، وهي خطوة لم يسبق لها مثيل من جوانب عديدة : فمن ناحية ، هذا يدل على الشوط الذي قطعه مجلس الامن والمدى الذي يمكننا أن نصل اليه الآن في تعاوننا ، لأن مثل هذا التعاون كان من المستحيل تحقيقه في الماضي . ومن الناحية الاخرى ، اضطلع المجلس الآن ، باعتماده مثل هذا القرار الشامل ، مسؤوليات جسيمة لم يسبق لها مثيل أيضا .

ولا أقترح التعليق على عناصر محددة في هذا النص . يكفي القول إننا نشعر بالرضى إذ نرى بعض أفكارنا وقد تجسدت على نحو كاف في هذا القرار ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية . وأود عوضا عن ذلك أن أدلي ببعض ملاحظات ذات طابع عام ، بل إنها تمس المستقبل .

عندما تكلمت أمام المجلس للمرة الاولى في ١٤ شباط/فبراير ، أكدت على الاهمية العملية للطريقة التي نعالج بها هذا الصراع ونحسمه في نهاية الامر ، لا خدمة لمستقبل المنطقة فحسب وإنما أيضا لمفهوم الامن الجماعي ودور الامم المتحدة ككل . وسيكون التاريخ هو الحكم على ما اذا كنا قد اخترنا النهج الصحيح . وكل ما يمكننا قوله اليوم ، وبكل صراحة ، أننا فعلنا ما بدا لنا أنه الافضل .

يقول المثل القديم إن القوة تنبع من فوهة البندقية . ولكن السلم ليس كذلك : فهو ينبعث من قلوب الناس وعقولهم . ولجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) قد تصرفت حسب اعتقادي وفقا لهذه الروح عندما اتخذت في ٢٢ آذار/مارس ، مقررها بشأن تحديد الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي .

وقرار اليوم يحتوي بدوره على أحكام هامة من شأنها أن تساعد في تخفيف حدة الحالة الخطيرة التي يعاني منها المدنيون في العراق . غير أنها لا تشكل إلا مجرد بداية لعملية أكبر : سيكون من الضروري إيجاد نظام شامل ودولي لعمليات الإغاثة بغية

تلبية الاحتياجات الاساسية للحياة المدنية مثل التغذية الصحيحة والتخلص من النفايات والخدمات الصحية والزراعة ومرافق الاتصالات والنقل ذات الصلة وإعادتها الى حالتها الطبيعية . إن عددا من الدول ، من جميع المجموعات الاقليمية ، قد أرسلت مواد الإغاثة الى العراق أو هي بصدد إرسالها . ووكالات الامم المتحدة المختصة وبرامجها ، بالاضافة الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، بدأت بالفعل في مد يد العون . غير أن مواردها محدودة . ولا بد من جمع الاموال من خلال الطلب من الدول والافراد تقديم الدعم السخي لمساعدة المدنيين الابرياء . ولعل هذا يمكن تحقيقه على أفضل نحو ممكن من خلال نداء يوجهه الامين العام . وتقديم المعونة للفئات الضعيفة من المدنيين ليس أمرا لازما بإلحاح فحسب ، بل لازما بدون تأخير .

إن النمسا تشعر أيضا بالقلق الشديد حيال التقارير عن القتال الضاري وإراقة الدماء في العراق والعواقب المدمرة على السكان المدنيين ، وخاصة في المناطق التي يقطنها الاكراد وغيرهم . ونأمل ، كما ذكر الامين العام في بيانه الى الصحافة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، بأن يمارس الجميع أقصى درجات الانضباط ، وقد حث على أن تحسم الحالة الراهنة سلميا دون مزيد من الخسائر في الارواح ومن المعاناة .

بالامس أبلغتكم تركيا ، سيدي الرئيس ، عن محنة ألمّت بحوالي ٢٠٠ ألف مواطن عراقي ، العديد منهم من النساء والاطفال ، تجمعوا على امتداد الحدود التركية . ولا يمكن أن يقف العالم مكتوف الايدي وهو يرى القواعد الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان وهي تنتهك انتهاكا جسيما . وبغية ضمان حقوق الإنسان للاكراد وغيرهم من الافراد الذين يهددهم القمع العسكري على يد قوات الحكومة العراقية ، تؤيد حكومة بلدي بناء على ذلك طلب تركيا بأن يتناول مجلس الامن على وجه الاستعجال هذه الحالة المقلقة فيتخذ التدابير الفعالة ، وكذلك موقف فرنسا المتمثل في أن على مجلس الامن أن يعلن رأيه بشأن هذه القضايا الملحة .

ما من معركة إلا وتأتي الى نهايتها . ولحسن الحظ أن النهاية في هذه الحالة قد جاءت في وقت مناسب . إن مهمة الحفاظ على السلم مهمة لا نهاية لها ، وهي في بعض

الحالات مهمة رتيبة ، ولكن في نهاية الأمر يمكن أن تنطوي على قدر أكبر من التحديات . إن بعض عناصر قرارنا اليوم لها أهمية خاصة في هذا الصدد . وأحد هذه العناصر هو وزع مراقبي الأمم المتحدة . لقد سبق أن أعلنت النمسا عن استعدادها لأن تشارك ، بعد فترة إشعار قصيرة ، في هذه العمليات . ونتطلع باهتمام الى خطة الأمين العام ، وعلى وجه الخصوص الى الأمد المقترح لهذه العمليات . وننظر اليها باعتبارها تدبيرا مؤقتا من شأنه أن يسهم في تهيئة الظروف التي تؤدي الى المفاوضات . وثمة مجال آخر لا بد أن تغطيه هذه الخطة هو تمويل هذه العملية . وأتساءل عما اذا كانت هذه هي اللحظة الصحيحة للنظر في فكرة عرضها أعضاء آخرون في هذا المجلس قبل فترة من الوقت ألا وهي توفير مساهمات خاصة من جانب الذين يحققون أكبر الفوائد من مثل هذه العملية والذين هم في وضع مالي يسمح لهم بالقيام بذلك ، سواء أكانوا دولا أو كيانات خاصة . ويمكن تحقيق هذا على أفضل نحو ممكن من خلال التبرعات لصندوق رأس المال العامل التابع للأمم المتحدة .

لقد استند هذا القرار استنادا صحيحا الى نظرية أن الاجراءات ذات الصلة التي سيتخذها العراق لا تمثل إلا الخطوات الأولى في سبيل تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع القذائف اللازمة لإيصالها في الشرق الأوسط ، وتحقيق هدف الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية . كما أنه يبرز أهمية هدف تحقيق الحد من الأسلحة بشكل متوازن وشامل في المنطقة . وهذا يقتضي اتباع نهج مسؤول من جانب الموردين الأساسيين للأسلحة والمشترين منهم على حد سواء .

إن النمسا لا ترى أن دور مجلس الأمن ينبغي أن ينتهي عند هذا الحد . إن النظام الأمني الذي نحن على عتبة إنشائه اليوم في الخليج ينبغي أن يكون جزءا من نهج اقليمي أوسع ، بما في ذلك تسوية الصراع العربي الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية . ومن الواضح أن هذا لا يمكن أن يتأتى بين يوم وليلة بعمل منعزل ، بل عن طريق عملية تتطلب وقتا لتطويرها وتنفيذها . وبالتالي فإننا نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ الخطوات الأولى بأسرع ما يمكن . وأن القضاء على التوترات الاقتصادية بوصفها مصدرا محتملا للصراع تعتبر مهمة أخرى أيضا .

واسمحو لي أن أختتم كلمتي بإضافة بضع فكر أخرى لما سماه السير بريان أورقهارت "الدروس المستفادة من الخليج" (استعراض نيويورك للكتب ، ٧ آذار/مارس ١٩٩١) . لقد سبق أن أشرت إلى ضرورة تحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ، ووضع حد لتدفق الأسلحة في المناطق الحساسة ، ومعالجة التفاوتات الاقتصادية وتسوية صراعات أخرى . لكن هناك أمرا آخر . إن أحد الدروس المستفادة من هذه الأزمة هو بلا شك أن القدرة الوقائية للأمم المتحدة ينبغي تعزيزها في نهاية المطاف . وليس هناك نقص في الأفكار : فهناك فكرة القيام برصد أكثر دقة للحالات التي تنطوي على خطر محتمل سواء من جانب مجلس الأمن نفسه أو الأمين العام والوزع الوقائي لقوات الأمم المتحدة بوصفها رادعا ووسيلة للشروع في عملية إنفاذ مخططة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . وهناك درس آخر مستفاد ألا وهو النظر بشكل أدق في عملية الإنفاذ التي تقوم بها الأمم المتحدة . ووفقا لما ذكره زميلي وصديقي السفير بيكرينغ نفسه في بيانه بتاريخ ٤ آذار/مارس الماضي فإن قيام مجلس الأمن بإعطاء تفويضات باستخدام القوة ينبغي أن يتضمن تفاصيل أكبر عن كيفية استخدام تلك القوة وقيادتها . وقد مضى إلى الاقتراح بوجوب أن نبدأ الآن في النظر في أسس ترتيبات الإنفاذ الممكنة للأمم المتحدة على النحو الوارد في الميثاق . وربما توجب علينا في الواقع أن نوافق على مناقشة الدروس المستفادة من أزمة الخليج واستجابة الأمم المتحدة في الإطار السليم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل النمسا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد مونتيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أوجه إليكم ، سيدي الرئيس ، أصدق تهاني وفد رومانيا بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن عن الشهر الحالي . ونحن على ثقة من أنه بفضل ادارتكم القديرة ، سيتمكن المجلس من الوفاء بولايته خلال هذه الفترة الحساسة والحافلة بالاعمال على نحو خاص .

كما يغتنم وفدي هذه الفرصة لكي يشيد إشادة عن استحقاق بسلفكم ، السيد بيتر هوهنفلنر سفير النمسا ، على الاسلوب الرائع الذي أدار به أعمال المجلس على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي خلال شهر آذار/مارس .

من دواعي ارتياحي الكبير أن أتقدم ، نيابة عن وفدي ، بترحيب حار لزميلنا الجديد ، السيد جان جاك بيشيو الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الامم المتحدة ، وهو أيضا ممثل بلده في مجلس الامن . ونتمنى له كل نجاح في مهمته .

اتخذنا اليوم القرار الرابع عشر لمجلس الامن بشأن بند جدول الاعمال المعنون "الحالة بين العراق والكويت" . ورومانيا ، بوصفها أحد مقدمي هذا القرار ، تعلق أهمية خاصة على كل أحكامه وترى أن تنفيذه يمكن أن يلعب في واقع الامر دورا حاسما في التسوية النهائية لازمة الخليج الفارسي واستعادة السلم والامن في تلك المنطقة . إن موقف بلدي بشأن هذه المسألة معروف تماما لاعضاء مجلس الامن . إننا ندافع بكل قوة عن الرأي القائل بانه لا يوجد ما يبرر استخدام القوة ضد دولة مستقلة ذات سيادة . ولهذا أدانت رومانيا ضم الكويت وطالبت بالانسحاب الكامل غير المشروط للقوات العراقية من أراضي الكويت . وأيدت رومانيا جميع قرارات مجلس الامن الرامية إلى تحرير الكويت . وهذا الموقف تعبير واضح عن التزام رومانيا القوي الثابت بالاخلاقيات والشرعية في جميع مجالات الحياة الداخلية والدولية . والآن فإن لدينا الفرصة لكي نتبين النتائج الملموسة من التدابير التي اتخذها مجلس الامن ، لان العراق قد فهم أخيرا انه لا يوجد بديل لاحترام قرارات مجلس الامن ومبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الامم المتحدة . وفي هذا السياق ، فإن الجلسة الحالية توفر فرصة مناسبة

للترحيب مرة أخرى باستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعودة حكومتها الشرعية وكذلك بكون قرار مجلس الامن ٦٨٦ (١٩٩١) يرفع جميع التدابير المفروضة بمقتضى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) في انطباقها على الكويت . ومن هذا المنطلق فإن القرار الذي اتخذناه منذ لحظة ذو أهمية فائقة . فهو يثبت أن أحد الأهداف الأساسية لمجلس الامن قد تحقق بالكامل . ان الكويت تتمتع الآن بجميع خصائص العضو المستقل ذي السيادة في المجتمع الدولي . وبالنسبة لبلدي ، فإن هذا مصدر ارتياح كبير ليس فحسب على الصعيد السياسي العام بل أيضا فيما يتعلق بالعمل الدبلوماسي . فقد قامت رومانيا مؤخرا بإعادة فتح سفارتها في مدينة الكويت وستواصل تنمية علاقتها مع الكويت في شتى مجالات التعاون وكذلك في المنظمات الدولية .

إن وفدي لا يعتزم اقامة تنظيم هرمي لأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، الذي ينبغي النظر إليه وتفسيره باعتبارة وحدة متكاملة . ومع ذلك لا يمكن للمرء أن يتجاهل القيمة السياسية والقانونية والخاصة للفقرة ٣٣ وبمقتضاها أعلن مجلس الامن أنه بمجرد إخطار رسمي من العراق للأمين العام ولمجلس الامن بقبوله لأحكام القرار المتخذ اليوم ، سيسري وقف إطلاق النار الرسمي بين العراق والكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت وفقا للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) . ونتوقع أن يقوم العراق قريبا بإرسال الإخطار المطلوب بالموافقة على القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

لقد قيل ، عن حق ، إن فشل محاولات تحقيق حل سلمي لأزمة الخليج الفارسي أدى إلى تدمير فادح ومعاناة فادحة للشعب العراقي ، وهو جزء من الأمة العربية العظيمة . إننا نأسف أسفا عميقا للخسائر في الأرواح والمعاناة البشرية . إنها كبيرة حقا . ولكن لا ينبغي للمرء أن ينسى من الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن غزو الكويت ونشوب الحرب وتبعاتها المأساوية . لذلك فإن العراق ينبغي أن ينفذ بالكامل القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ان ذلك من شأنه أن يساعد على انهاء الحالة القائمة وتمكين شعب العراق من استعادة مكانه المحترم بين الشعوب والأمم المحبة للسلم والعمل على إعادة بناء البنية الاقتصادية لذلك البلد ورفاه الشعب العراقي كله . ونحن على ثقة من أن عراق الغد سيتمتع باحترام وعطف جميع دول المجتمع الدولي .

يلاحظ وفدي مع الاهتمام أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩٠) المتعلقة بإنشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات المقدمة الى العراق من قبل حكومات أجنبية ورعايا أجانب ومؤسسات أجنبية نتيجة لغزو العراق غير الشرعي للكويت واحتلاله لها . ونفهم أن تنفيذ هذه الاحكام لن يؤثر على تنفيذ توصيات لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

ينبغي لمجلس الامن أن يولي أكبر قدر من الاهتمام لطلبات المساعدة المقدمة من الدول الاعضاء بموجب أحكام المادة ٥٠ من الميثاق . إن جميع البلدان التي لجأت الى المادة ٥٠ تواجه مشاكل اقتصادية خاصة وصعوبات ناجمة عن تنفيذ التدابير المتخذة بموجب قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) . إن مجلس الامن يدرك جيدا ثمن تنفيذ الجزاءات ضد العراق ، لذلك نأمل أن يتخذ المجلس الاجراء اللازم على المذكرة (S/22382) المؤرخه في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩١ والموجهه اليه من ٢١ دولة عضوا . ونعرب أيضا عن الأمل في أن يساهم مجلس الامن مساهمة قيمة في تلبية احتياجات ٣١ دولة محددة في التوصيات ذات الصلة التي قُدمت بموجب القرار ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٠ .

وفي الوقت نفسه ، يود وفدي أن يشدد على الاهمية العملية للفقرة ١٧ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) التي يقرر مجلس الامن بموجبها أن جميع ما أدلى به العراق من تصريحات منذ ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ بشأن إلغاء ديونه الخارجية لاغ وباطل ، ويطالب بأن يتقيد العراق تقيدا صارما بجميع التزاماته بشأن خدمة وسداد ديونه الاجنبية .

لقد اتخذ مجلس الامن اليوم قرارا استثنائيا من جميع النواحي . ونبقي في الاذهان نتائجة البعيدة المدى على منطقة الخليج وعلى السلم والامن العالميين ودور الامم المتحدة في عملية احلال السلم . وقد انيطت بالامين العام مهام عديدة جديدة . بل ان الغالبية من هذه المهام ستكون جديدة كل الجدة . إن نجاح تنفيذ القرار سوف يتوقف على مدى نجاح الامين العام في مساعيه . لذلك يود وفدي أن يكرر تأييده الكامل للامين العام في مهمته النبيلة خلال هذه الفترة الهامة جدا في كل تاريخ هذه المنظمة العالمية .

اننا نواجه الآن فصلا جديدا في حياة الامم المتحدة . وفيما يتعلق بالمسائل الجوهرية فإن ما يُعوّل عليه الآن هو ايجاد ضمانات ملموسة بأن العراق لن يرتكب بعد الآن أي انتهاكات أخرى للميثاق والمبادئ الاساسية للقانون الدولي .

إننا على استعداد ، شأننا شأن الوفود الاخرى ، لمواصلة جهودنا في مجلس الامن . وأن هذه الجهود ينبغي أن تؤدي الى تعزيز تضامن هذه الهيئة من أجل التنفيذ الكامل لجميع القرارات المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت واحلال السلم والامن في المنطقة . إن الاحوال الفريدة للقضية قيد النظر والمقررات التي اتخذها مجلس الامن بشأنها ينبغي ان تشكّل معلما في مساعينا المشتركة من أجل تعزيز تطوير النظام العالمي الجديد . وينبغي أن يكون هذا النظام سلميا ومعقولا ولابد أن يرتكز على القواعد القانونية العالمية والمبادىء والقيم المتجسدة في ميثاق الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل رومانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

الآن أود أن أدلي ببيان بوصفها ممثلا لبلجيكا .

إن قرار مجلس الامن الذي اتُخذ قبل لحظات يمثل نقطة تحول في الازمة بين العراق والكويت . وفي الواقع أنه اذا ما قبل العراق أحكامه ، فإنه سوف يرسي الاساس لوقف اطلاق نار رسمي ويضع الاساس لتطبيع دائم للحالة بين البلدين .

إن منظمة يتفانى أعضاؤها في الدفاع عن السلم والاستقرار العالميين لايمكنهم إلا أن يشعروا بالبهجة إزاء ذلك .

وترحب بلجيكا أيما ترحيب بحقيقة أن وقف الاعمال القتالية بصورة رسمية قد بلغ ذروته في عملية طويلة تستهدف إقرار قواعد القانون وفقا لما هو منصوص عليه في الميثاق . إن هذه العملية سوف تسجّل في حوليات الامم المتحدة .

إن الاجراءات التي اتخذها مجلس الامن على مر الشهور القليلة الماضية تبرز حقيقة أن العلاقات الدولية يمكن أن تحكمها المبادىء الجوهرية للتعاون السياسي عن

طريق الدبلوماسية المتعددة الاطراف . والآن ينبغي للمواجهات التي شهدتها منظمتنا في بعض الاحيان أن تصبح شيئا من الماضي . إن ما يتحلى به المجلس من طاقة وإرادة سياسية في هذه الفترة الحرجة ينبغي استخدامه الآن دون كلل من أجل تسوية الصراعات الاخرى والنظر على نحو بنّاء في المسائل الاخرى التي تواجه المجتمع الدولي .

وبينما يُسدِل القرار الستار على قضية مؤلمة ، يفتح فصلا جديدا بوضع بعض المبادىء لمنطقة الخليج التي ينبغي لها أن تحكم من الآن فصاعدا العلاقات بين الدول. وفي هذا الصدد يسر وفدي أن يلاحظ أن عددا من العناصر التي يعلق عليها أهمية كبيرة تتجلى في القرار .

أولا ، كان من المهم جعل الامم المتحدة مسؤولة عن تنفيذ القرار ؛ لقد فُوضّت منظمتنا بترسيخ قواعد القانون عن طريق الاستخدام الشرعي للقوة ، وينبغي لها أن تعمل على صيانة قواعد القانون في زمن السلم .

لقد انيطت بالامين العام مهام صعبة عديدة . وأود أن اؤكد له تعاون حكومة بلادي الكامل معه .

وفي هذا السياق فإن ارسال مراقبين للاشراف على الحدود بين الكويت والعراق يعتبر خطوة أولية هامة .

إن ضمان مجلس الامن عدم انتهاك الحدود الدولية التي اعترف بها بالفعل البلدان يمثل خطوة رائعة . ويعتبره وفدي بمثابة إعادة تأكيد ، في سياق خاص ، للقواعد الاساسية للقانون الدولي التي حمل انتهاكها الصارخ المجتمع الدولي على القيام بعمل جماعي لم يسبق له مثيل .

ثانيا ، إن مشروع القرار يبدي اهتماما جادا بما خلفته الحرب من أثر على السكان العراقيين . وقد رحبت بلجيكا بسياسة مد يد المساعدة للسكان العراقيين وهي سياسة تمثلت في قيام لجنة الجزءات برفع الحظر بصورة مؤقتة عن المواد الغذائية . ولا يسعنا إلا أن نعرب عن سعادتنا إذ أنها ستعمل قريبا على رفع الحظر بصورة كاملة .

ونلاحظ أيضا أنه بينما يصر القرار على أن يقوم العراق بدفع تعويضات عادلة ، فإنه في الفقرة ١٩ بصورة خاصة لا يتطرق الى ما من شأنه الحيلولة دون تهيئة الظروف من أجل اعادة بناء الاقتصاد العراقي .

وأخيرا ، فإن النص يشير الى الكيفية التي يتعين على العراق التصرف بها اذا كان ينوي من الآن فصاعدا التقيد بالقانون الدولي والميثاق . إن التدابير الجوهرية التي سوف تمكّن العراق من استئناف مكانه في المجتمع الدولي تتضمن التخلي عن اللجوء الى الارهاب والتشجيع عليه والقضاء على أسلحة التدمير الشامل في سياق تحديد الأسلحة على الصعيد الاقليمي .

وبالإضافة الى الأفكار التي تتمسك بها بلادي مثل احترام القانون الدولي والحفاظ على التوازن الاقليمي يوجد بُعد انساني . وأن ما يدور في خلدي هنا هو احترام حقوق الانسان وبصورة خاصة احترام حقوق الأقليات الإثنية والدينية . إن وفدي يشاطر الأمين العام مشاطرة كاملة نداءه الموجه في ٣ نيسان/ابريل من أجل اللاجئين الأكراد والشيعة .

إن حكومة بلادي تعتقد أن من الجوهري أن تمنح السلطات العراقية المنظمات الدولية والخاصة التي تقوم حاليا بأنشطة انسانية في العراق الوصول غير المقيد الى السكان الذين هم في حالة كرب .

على الحكومة العراقية أن تحترم واجبها بضمان التوزيع العادل للأغذية والمعونة الإنسانية على السكان العراقيين بأسرهم - وهو واجب أشار إليه مساعد الامين العام ، السيد اهتساري في التقرير الذي قدمه فور عودته من مهمته في العراق .

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أعبّر عن سروري لرؤية الكويتيين يعيشون في بلدهم مرة أخرى ، وقد استعادت بلادهم سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها بعيدا عن التهديدات التي عاشوا في ظلها . لا شك انهم ما زال يتعيّن عليهم أن يعالجوا الآثار الخطيرة الناجمة خامة عن احتلال مدمّر ووحشي ، ولكن بإمكانهم الآن توجيه جُماع جهودهم لإعادة إعمار بلدهم . وبلجيكا على استعداد لمساعدته في ذلك .

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس .

ممثل الكويت يرغب في الكلام ، وأعطيه الكلمة .

السيد أبو الحسن (الكويت) : انني متأسف لأن آخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة من اليوم ، لكنني أود أن أتطرق الى بعض النقاط التي ذكرها مندوب العراق وأبدي حولها الملاحظات التالية :

أولا ، لقد تكلّم مندوب العراق وبإسهاب عن دمار العراق وكأن العراق هو الضحية . لقد خانت الذاكرة مندوب العراق عندما أغفل حقيقة العدوان : عدوان بلاده على بلدي الكويت والدمار الذي ألحقه بالكويت والنار التي أضرمها وما زالت مشتعلة ، والهواء الذي سمّمه ليس فقط لشعب الكويت وإنما لجميع شعوب المنطقة . إن الآبار المحترقة الآن في الكويت والتي لوّثت البيئة ؛ لن يقتصر تلويثها على الكويت وإنما سوف يصل مداها الى كل منطقة الخليج وحتى الى الهند ، وسوف يؤثر على الصحة العامة وعلى الزراعة وعلى التربة . استسهل مندوب العراق أن يتناسى هذه الحقائق التي قام بها نظامه قبل ساعات فقط من اندحاره ومن هزيمته ، لكنه تذكّر أن هناك بعض الأسلحة التي ألقيت على العراق والتي قد تسبب بعض الأمراض لشعب العراق .

ثانيا ، تكلّم مندوب العراق مشيرا الى حق بلاده في التعويضات . وإنني أعتقد أن آخر من يتكلم عن موضوع التعويضات هو مندوب العراق ، حيث أن العراق وجيشه نهب وسلب ودمّر كل البنية الاقتصادية في الكويت . وهو الآن يتلكأ في إرجاع المسروقات رغم إعلانه عن استعداده لذلك .

ثالثا ، يشير مندوب العراق الى أن مجلس الامن لم يسبق له أن فرض حدودا ، وإن فهم العراق للفقرات المتعلقة بالحدود في القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) هو انه تجاوز على سيادة العراق وسلامة أراضيه ، وبالتالي يقول بأن العراق سوف يحتفظ بحقوقه المشروعة . إن هذا تناقض في حقيقة الامر مع أي قبول غير مشروط لقرار مجلس الامن . كما انه لا يوجد تناقض بين قيام مجلس الامن بالطلب بترسيم الحدود وبين الفقرة الثالثة من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) .

وحول هذا الموضوع أوضح ما يلي :

أولا ، إن الحدود التي يشير إليها القرار لم تفرض على العراق ولم تفرض على الكويت ، إنما هي حدود تمّت الموافقة عليها بين البلدين يوم الرابع من تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٦٣ . فالحدود في حقيقة الامر ليست موضوع خلاف ويتضح من الوثيقة S/22432 التي عممت على المجلس حقيقة الاتفاق بين العراق والكويت على موضوع الحدود وعلى موضوع الاتفاقية المبرمة بين البلدين في هذا الصدد . كل ما نتناوله هو عملية ترسيم الحدود . أي اننا نتناول عملية فنية في صلب القرار .

ثانيا ، إننا نتساءل : أين التعدّي على حدود العراق عندما يطالب مجلس الامن الامين العام للامم المتحدة تقديم المساعدة اللازمة للقيام بعملية فنية تقتضي ترسيم الحدود . من خلال ترسيم الحدود نمتحن ويمتحن مجلس الامن مصداقية العراق واحترامه للقوانين والمواثيق . لو كان العراق يملك تلك المصداقية لما تدخل مجلس الامن بالطلب من الامين العام ولما طالب مجلس الامن بضمانة للحدود بين الكويت والعراق . المشكل في العراق نفسه ، في فقدانه للمصداقية . إن العراق هجم على الكويت كما يعلم المجلس واحتلها وأعلن ضمّه لها . إذن ، فالخلاف بين الكويت والعراق لم يعد ، بعد ذلك الضم وبعد ذلك العدوان ، موضوع خلاف حول الحدود بل جشع وطمع .

إن فهمنا ، واعتقد انه فهم جميع أعضاء مجلس الامن ، ان قبول العراق بالقرار الصادر اليوم يجب أن يكون قبولا غير مشروط . وبالتالي فإن ما ذكره مندوبه أمامكم قبل قليل من أن العراق سيحتفظ بحقه المشروع بالنسبة للحدود ، يعتبر شرطا مخلاً إن لم يكن ناسفا لاي قبول رسمي للعراق بهذا القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل العراق .

السيد الانباري (العراق) : معذرة لإني طلبت الكلمة في هذا الوقت المتأخر . لم أطلب إعطائي الكلمة من أجل الرد على الملاحظات الصفيقة التي أدلى بها شخص يجلس على يميني سميته دوما رجلا بلا هوية ، شخصية أو وطنية : ومن جانبي فإنني أترفع عن الرد عليه . لكنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات على الإشارات التي سمعتها من بعض الممثلين الى المسألة الكردية في العراق ، وحقوق الإنسان للاكراد في العراق .

قبل العدوان الذي شنته دول الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق ، كانت كل فئات الشعب العراقي في تضامن شامل ، تعيش في سلام وتدافع عن بلدها . وهذا يصدق على جميع أبناء الشعب العراقي ، من عرب وأكراد ، مسيحيين ومسلمين . ولا أقول "الشيعة والسُنة" لانني أؤمن بأن هذا التقسيم بين سُنة وشيعة لهو وسيلة حقيرة تستخدم لتقسيم المسلمين في العراق الى فئتين متناحرتين .

بيد أن عددا من العناصر المخربة التي كانت تختبئ في بعض الدول المجاورة قد تسللت عبر الحدود الدولية للعراق بعد قصف العراق ووقف الحرب بشكل مؤقت في نهاية شباط/فبراير وقامت بتنفيذ بعض الأعمال التخريبية مثل تدمير المباني والمستشفيات والمدارس وقصفها واستغلت الوضع الذي وجد فيه الجيش العراقي نفسه بعد وقف الحرب . إلا أن هذه العناصر فرت من البلاد حالما أصبح في إمكان الجيش العراقي طردها لكي تتفادى أية مواجهة معه . وبالتالي لم يكن هناك أي سفك للدماء ولا إطلاق نار وقد وجدت هذه العناصر نفسها آمنة بعد فترة وجيزة في بعض البلدان الاجنبية . وبينما كانت هذه العناصر تنسحب ، كما هو الحال في العديد من المناسبات السابقة ، تمكنت من خلال القسر أو التخويف من إرغام عدد كبير من المزارعين والمواطنين الابرياء على الانضمام إليها للهرب من الاسلحة الكيماوية والمذابح المزعومة .

والعراق من ناحيته ينظر إلى هؤلاء الناس ليس كأبرياء فحسب وإنما كشريحة هامة من المجتمع العراقي وسكان العراق . ولا بد لي أن أقول إن الاكراد في العراق من أنبل وأفضل فئات الشعب لكي يسجل ذلك رسميا ولكي يعرف العالم ذلك . وأعتقد أن الشيء ذاته ينطبق على الاثني عشر مليون كردي في تركيا والثمانية ملايين كردي تقريبا في إيران . وفيما يتعلق بالاكراد البالغ عددهم مليونين ونصف أو ثلاثة ملايين في العراق فنحن فخورون بهم وهم جزء لا يتجزأ من المجتمع العراقي ويتمتعون بالحكم الذاتي وبمواطنتهم ويشعرون بالفخر بانتمائهم للعراق .

وإذا كان هناك لاجئون - ولسوء الحظ هناك العديد منهم سواء في تركيا أو إيران أو في أي مكان آخر - فقد أوضحت الحكومة العراقية مرارا وتكرارا وتوضح الآن أنها ترحب بعودتهم في سلم إلى أسرهم وأرضهم ومنازلهم . ونحن على استعداد للتعاون في هذا الصدد مع البلدان المجاورة لنا من أجل أن يتم إعادة توطين اللاجئين بشكل منظم وسلمي حفظا لكرامتهم .

غير أنه من القسوة والسلبية أن يستغل أي بلد ، مجاورا كان أو غير مجاور ، الحالة التي يمر بها العراق وسكانه الاكراد بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للعراق

محاولة منهم لتفادي بعض المشاكل الداخلية وتحقيق مكاسب سياسية على الصعيد الداخلي أو نيل التبرعات والهبات الدولية وفي نفس الوقت رمي أقذارهم على أكتاف العراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا بد لي أن أقول إنني أشعر بالأسف إزاء الطريقة التي أشار بها ممثل العراق إلى زميله من الكويت .

لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمة المتكلمين . بهذا يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله . وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد النظر .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥